التقريـر السنـوي 2010

بـنـك بـوبـيـان
Boubyan Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

إن اللـه هو الرزاق ذو القوة المتين

صدق الله العظيم

المحتويـــــات

أعضاء مجلس الإدارة	4
أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	5
أعضاء الإدارة التنفيذية	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	6
تقرير الأداء لعام 2010	10
إدارة المخاطر	17
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	34
البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين	36

حضرة صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

سمو
الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

أعضاء مجلــس الإدارة

السيد / ابراهيم علي القاضي
رئيس مجلس الإدارة

السيد / عادل عبدالوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد / حازم علي المطيري
عضو مجلس الإدارة

السيد / حسام فوزي الخرافي
عضو مجلس الإدارة

السيد / عبد العزيز عبد الله دخيل الشايع
عضو مجلس الإدارة

السيد / فريد سعود الفوزان
عضو مجلس الإدارة

السيد / محمود يوسف الفليج
عضو مجلس الإدارة

السيد / وليد مشاري الحمد
عضو مجلس الإدارة

السيد / يوسف عبدالله القطامي
عضو مجلس الإدارة

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ أحمد بزيع الياسين	رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
الشيخ د. عجيل جاسم النشمي	نائب الرئيس
الشيخ د.عبد العزيز القصار	مستشار الهيئة
الشيخ د. عصام خلف العنزي	عضو
الشيخ د. محمد عبد الرزاق الطبطبائي	عضو
الشيخ د. سعود محمد الربيعه	عضو

الإدارة التنفيذية

عادل عبدالوهاب الماجد	نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
ناظم سليمان القناعي	مدير عام – مجموعة الخدمات المصرفية والدعم المصرفي
المعتز بدين الله الرافعي	مدير عام – المجموعة المصرفية للشركات والخزانة
وليد خالد الياقوت	مدير عام – مجموعة الشئون الإدارية
عادل عبد الله الحماد	مدير عام – مجموعة الموارد البشرية
لزلي جيمس رايس	مدير عام – إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
عبد الرحمن حمزة منصور	رئيس التدقيق الداخلي
محمد إبراهيم إسماعيل	مساعد مدير عام – المجموعة المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مثل عام 2010 نقطة تحول هامة في مسيرة البنك من خلال نجاحه في العودة مرة أخرى إلى مسار الربحية متجاوزاً بذلك الكثير مما خلفته الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الكويتي وذلك بفضل مجموعة من العوامل في مقدمتها موارده البشرية وإستراتيجيته الواضحة وخططه المرسومة بدقة إلى جانب تغير هيكل ملكيته بدخول بنك الكويت الوطني إلى قائمة كبار المساهمين.

فمع نهاية العام 2010، تمكن بنك بوبيان من تحقيق صافي ربح قدره 6.1 مليون دينار كويتي وذلك بالمقارنة مع صافي خسارة قدرها 51.7 مليون دينار كويتي عن عام 2009 علماً بان تلك الأرباح قد تحققت بعد خصم مخصصات التسهيلات الائتمانية والاستثمارات بمبلغ 18.18 مليون دينار كويتي منها مخصصات تحوطية بمبلغ 9.8 مليون دينار كويتي لتعزيز المركز المالي للبنك.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى زيادة صافي إيرادات التمويل لتصل إلى 30.9 مليون دينار كويتي خلال عام 2010 مقارنة مع 21.9 مليون دينار كويتي في عام ٢٠٠٩ وبنسبة نمو قدرها 41% إضافة إلى زيادة ودائع العملاء التي بلغت 941 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2010 مقارنة مع 709 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2009 وبنسبة نمو قدرها33 %.

كما بلغ إجمالي أصول البنك 1.32 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2010 مقارنة مع 965 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2009 وبنسبة نمو قدرها 36 % بالإضافة إلى نمو محفظة التمويل للبنك التي بلغت 825 مليون دينار كويتي كما في نهاية عام 2010 مقارنة مع 577 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2009 وبنسبة نمو قدرها 43 %.

كما أظهرت المؤشرات المتعلقة بجودة الأصول تحسناً ملحوظاً حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض ما نسبته 0.7 % بنهاية ديسمبر 2010 مقارنة مع 8.8 % بنهاية عام 2009، كما إن إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك قد ارتفع ليصل إلى 238 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2010 مقارنة مع 87 مليون دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2009 والذي ترتب عليه أن بلغ معدل كفاية رأسمال البنك 27.58 % مقابل الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي وهو 12 %.

وتؤكد هذه المؤشرات صحة مسار البنك وأن ما شهده من تطورات خلال العام المنصرم قد بدأت تؤتي ثمارها المرجوة بفضل الجهود المبذولة من الجميع سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك والذين لم يدخروا جهداً في تحقيق الأهداف المرجوة.

ويمكن القول إن نجاح زيادة رأسمال مال البنك بنسبة 50 % خلال فبراير 2010 كان بمثابة التاكيد على الثقة التى يتمتع بها البنك من قبل المساهمين والذين رأوا في ذلك فرصة حقيقية للاستثمار على المدى الطويل، وأنتهز هذه الفرصة لأكرر شكري لهم جميعاً على هذه الثقة التي نرجو الله العلي القدير أن تكون في محلها.

ومن أبرز ما ميز العام الماضي كان حصول البنك على جائزتين الأولى جائزة أفضل بنك إسلامي من مجلة أربيان بزنس والثانية جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمة العملاء في الكويت من مؤسسة سيرفس هيرو وهو ما يؤكد متابعة وثقة العديد من المؤسسات في الانجازات التي حققها البنك والتطورات التي شهدها خلال هذه الفترة الوجيزة.

تطلعات عام 2011

إننا نتطلع أن يكون عام 2011 استمراراً لما بدأناه في عام 2010 وأن يتواصل النجاح الذي تحقق في إطار الإستراتيجية التي تم وضعها والتي نهدف من وراء تنفيذها أن نكون بمشيئة الله في مصاف بنوك المقدمة خلال سنوات قليلة وأن نكون أحد أهم البنوك الإسلامية التي تقدم خدماتها ومنتجاتها لمختلف قطاعات وشرائح المجتمع.

ولعل أهم ما يمدنا بالثقة في المستقبل هو التطورات التي يشهدها وسيشهدها الاقتصاد الكويتي مدفوعاً ببدء الدولة تنفيذ خطتها الإنمائية الخمسية والتي يتوقع أن تستفيد منها مختلف القطاعات الاقتصادية ومن بينها البنوك والقطاع المالي عموماً.

إن الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها خلال عام 2011 كثيرة وعديدة وهي كلها تصب في اتجاه واحد يركز على تحسين مستوى خدمة العملاء سعياً للاستحواذ على شريحة سوقيه تتناسب والتطور في الخدمات والمنتجات التي سيقوم البنك بطرحها والتي تواكب تطلعات ورغبات كافة الشرائح.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مواردنا البشرية

ولأننا نؤمن بأهمية الموارد البشرية فقد ركزنا بشكل كبير على الاستثمار فيها وتطوير قدراتها وتنمية خبراتها إيماناً منا بأنه لا يمكن تحقيق أي إنجاز أو تنفيذ الخطط الموضوعة دون مشاركة حقيقية من قبل جميع العاملين في البنك والذين هم أساس النجاح والدافع الرئيسي نحو تحقيق الأهداف.

ولعل أبرز ما يميز مواردنا البشرية هو ارتفاع نسبة العنصر الوطني من إجمالي العاملين في البنك لتصل إلى 63% بنهاية ديسمبر 2010 مع الحرص الكامل على استمرارنا في نهج سياسة رفع هذه النسبة وبما يساهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

خدمة المجتمع

وخلال عام 2010 واصل بنك بوبيان دعمه للمجتمع كجزء من مسؤوليته الاجتماعية موجهاً هذا الدعم إلى مختلف القطاعات وفئات المجتمع لاسيما الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة انطلاقاً من رسالته السامية كبنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

شكر وتقدير

ويسرني بهذه المناسبة أن أرفع بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع الإخوة أعضاء مجلس إدارة بنك بوبيان وإدارته التنفيذية أسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حفظهما الله ضارعين إلى المولي العلي القدير أن يلهمهم التوفيق وأن يمدهم بأسباب النجاح لما فيه رفعة هذا الوطن وتطوره.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للمسئولين في بنك الكويت المركزي، وعلى رأسهم سعادة المحافظ الشيخ سالم عبد العزيز الصباح الذي لا يألو جهداً في اتخاذ ما يراه مناسبا لمصلحة الاقتصاد الكويتي من إجراءات تدعم دائماً مختلف القطاعات وفي مقدمتها القطاع المصرفي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع مساهمي البنك وعملائه الكرام الذين كانوا دائماً وراء دعمه وقدرته على مواجهة التحديات كما أتوجه بالشكر إلى جميع الإخوة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك وعلى رأسها فضيلة الشيخ أحمد بزيع الياسين على جهودهم الكبيرة التي تعتبر نبراساً هادياً لكل أنشطة البنك وخدماته وتعاملاته.

وختاماً أود في هذا المقام أيضاً أن أزجي الشكر الجزيل لجميع مسئولي بنك بوبيان وموظفيه الذين يعملون بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق المزيد من النجاحات لبنكهم الذي نأمل جميعا أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة جديدة تدفعه نحو المزيد من العطاء والإنجازات وتحقيق الأهداف التي تضعه في مصاف بنوك المقدمة.

والله ولي التوفيق

إبراهيم علي القاضي

رئيس مجلس الإدارة

تقريـــر الأداء لعام 2010

كان عام 2010 بمثابة عام التحولات الجذرية بالنسبة لبنك بوبيان؛ لاسيما وأنه كان العام الأول في إستراتيجية البنك الخمسية (2010 - 2014) والتي تهدف إلى المزيد من التوسع في السوق الكويتي والوصول إلى مختلف الشرائح من خلال منتجات وخدمات متميزة تلبي الاحتياجات وترضى مختلف الطموحات.

وكان حصول البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت لعام 2010 من مجلة أربيان بيزنس، ومنحه لقب جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمة العملاء في الكويت من مؤسسة سيرفس هيرو ، تأكيداً على الاتجاه الصحيح الذي يسير فيه بنك بوبيان سواء من حيث تطوير منتجاته وخدماته أو من حيث تميزه في خدمة عملائه.

وساهمت مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة في بناء ميثاق القيم والمبادئ التي يتبناها بنك بوبيان ويتعامل وفقها في جميع الإدارات والأقسام والفروع ليلمس عملاء البنك مدى اهتمامه بهويتنا وقيمنا التي تشمل النزاهة والشفافية والأمانة. هذا بالإضافة إلى الدور المحوري الذي يلتزم به بنك بوبيان نحو مجتمعه من خلال برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، والتي شهدت توسعاً ملحوظاً بما في ذلك العمل على استقطاب الشباب الكويتي من ذوي المواهب والكفاءات للانضمام إلى بيئة عمل مصرفية رائدة وواعدة.

وشهد بنك بوبيان العديد من التطورات شملت العمليات والخدمات المصرفية الخاصة والتوسع في شبكة الفروع؛ حيث تم افتتاح المزيد من الفروع الجديدة ضمن إستراتيجية قطاع الخدمات المصرفية الشخصية للوصول إلى أكبر شريحة من العملاء في مختلف مناطق الكويت فبلغ عدد الفروع مع نهاية هذا العام 17 فرعاً، إضافة إلى زيادة عدد أجهزة السحب الآلي التي تم توسيع نطاق مواقعها لتغطي معظم المناطق التجارية والسكنية.

وقام البنك بافتتاح فروع خاصة للسيدات، وذلك التزاماً منه بخدمة هذه الشريحة الهامة في المجتمع، وفي نفس الوقت شهدت نقاط البيع انتشاراً أوسع لتشمل مختلف القطاعات التجارية الأساسية وخاصة معارض السيارات، حيث افتتح عدداً من هذه النقاط التي يقوم عليها فريق مؤهل قادر على توفير أنسب الحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للعملاء.

كما حافظ فريق التسويق على معدلات متنامية من برامج التواصل مع مختلف شرائح المجتمع من خلال زيارة العديد من الهيئات والجهات الحكومية والخاصة للتعريف بمنتجات البنك وخدماته وحلوله المرنة التي تتناسب مع الاحتياجات المالية والمصرفية للجميع.

وبذل فريق تكنولوجيا المعلومات في البنك جهوده بالتعاون مع جميع الإدارات والأقسام للارتقاء بالخدمات المصرفية الإلكترونية؛ حيث تم تطوير موقع البنك الإلكتروني وإطلاقه بحلة جديدة تلبي الإقبال المتزايد عليه من قبل العملاء والزوار على حد سواء.

وكان التركيز الرئيسي لمجموعة تكنولوجيا المعلومات هو ضمان اقتران أنظمة البنك مع متغيرات الأعمال والمتطلبات التنظيمية، وتحقيقا لهذه الغاية نفذت مجموعة تكنولوجيا الإعمال التحسينات الرئيسية للأنظمة المصرفية في دعم الخدمات المصرفية الأساسية: «آيبان»، و«سويفت»، والتمويل التجاري، والبطاقات، ومركز دعم العملاء، وإدارة نظم المعلومات والتقارير التنظيمية.

وبحصول البنك على شهادة أيزو 27001 لامتثاله للسياسات والإجراءات الأمنية وفقا لمعايير الأيزو التي تغطي قسم أمن تكنولوجيا المعلومات، يكون البنك قد حقق إنجازاً جديداً إضافة لمشاريع البنك الجديدة التي بدأت هذا العام وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ وتشمل مكافحة غسل الأموال، وخدمات الإنترنت المصرفية للشركات ونظام تمويل تجارة الشركات عن طريق الانترنت.

وطور البنك خدمات بلاتينيوم المصرفية لتناسب احتياجات العملاء ذوى الملاءة المالية من أصحاب الشركات وكبار المديرين التنفيذيين، الأمر الذي وفر لهم باقة حصرية وخاصة من الامتيازات والخدمات التي يتم تقديمها لهم بشكل شخصي ومباشر من قبل مسئولي الخدمة المصرفية الشخصية الذين يتواصلون مع نخبة عملائنا في باقة بلاتينيوم المصرفية لإطلاعهم على كل ما هو جديد وتقديم المشورة المالية والمصرفية التي تلبي توقعاتهم.

أما خدمات بوبيان المصرفية الخاصة فأكدت من جديد قدرتها على التجاوب المثمر والفعال مع العملاء من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الرائدة التي تشمل وضع خطط عمل لإدارة الثروات ومراجعة الأوضاع المالية للعملاء ودعم الاستثمار المالي لهم من خلال الاستشارات الائتمانية والشرعية التي نقدمها لحماية استثمارات وأصول العملاء وتوفير الدعم المصرفي لهم في أي وقت يحتاجونه.

واستمر البنك في سياساته الرامية إلى أن يكون الاختيار الأول للشركات الراغبة في الصيرفة الإسلامية، حيث قامت الإدارة بتبني إستراتيجية واضحة تم إعدادها من قبل كبرى الجهات العالمية المتخصصة.

تقريـــر الأداء لعام 2010

وبنـاء عليـه تم إعـادة تنظيم الهيـكل الإداري للبنك وفقـا للإسـتراتيجية الجديدة والقائمـة على تنويع العلاقات المصرفية لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاعات المنتجة واستهداف الشركات المتوسطة والكبيرة لتحقيق أفضل خدمة مصرفية.

بالإضافـة إلـى توفيـر كافـة الاحتياجـات المصرفية مـن خلال مديـري حسـابات متخصصيـن يمتلكون مؤهلات عالية لتوفير الخدمة الأمثل، ولا ينحصر دورهم في دراسة ومنح الائتمان للشركات بل الاهتمام بالعلاقة المصرفية الشاملة.

وعلـى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الأسـواق العالمية، فقد تمكن بنك بوبيان مـن تحقيـق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشـركات وصلت إلى 30% مع نهاية العام وهـى مـن أعلي معـدلات النمو في السـوق المحلى عـن طريق جذب العديـد من الشـركات المنتجة المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية، وذلك مع التمسـك الشـديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية و دراسة وتنويع المخاطر.

وتقوم إدارة هيكلة التمويل والتمويل المشترك بدور هامٍ في توفير أدوات تمويلية جديدة مع التركيز على النمو في التمويل المشـترك لصالح الشـركات الإنتاجية ومشاريع خطط التنمية وقامت بترتيب عملية تمويل مشـترك لصالح شـركة زين السـودان حيث تولـت الإدارة بنجاح تجميع عـدد من البنوك المحليـة والعالمية للمشـاركة في هـذه الصفقة مما رفع قيمـة التمويل إلى 270 مليـون يورو. كما تولـت الإدارة عمليـة إعـادة هيكلـة بعض التمويـلات المشـتركة لصالح عدة شـركات محليـة والتي سـاعدت إدارات تلك الشـركات على تخطى مصاعب الأزمة المالية العالمية.

وقـد تم تخصيـص إدارة متخصصـة لمتابعة الشـركات الاسـتثمارية، تقـوم بمتابعة العمـلاء وتعتمد على لغة التفاهم مع العميل المتعثر، مما أدى إلى إعادة جدولة العديد من الملفات وتحسـين نسـبة الضمانات وتصحيح أوضاع وتركيبة المحفظة الائتمانية للبنك.

واسـتمرت دائـرة الخزانـة (غرفـة التداول) فـي القيـام بوظيفة إدارة السـيولة فـي البنك و لعـب دورها المحوري في إدارة تكلفة الأموال، بالإضافة إلى الحفاظ على سيولة البنك والمساعدة في النمو الكبير في الأصول من خلال مجموعتي الخدمات المصرفية والخدمات المصرفية للشـركات إلى جانب دورها في إدارة المخاطر الخاصة بالقطع الأجنبي الناشئة عن العملاء بطريقة تتسم بالكفاءة لتحقيق أعلى الأرباح للبنك.

وقـد حققـت دائرة الخزانة، في ضوء التوجيهـات المهنية من الإدارة العليا، أقـل تكلفة للتمويل وأعلى نسبة للقروض إلى الودائع بين كافة البنوك في الكويت من خلال الاستخدام الحصيف لودائع العملاء.

وتـم العمـل، بما يتوافـق مع عملية إعـادة الهيكلة، على توسـيع نطـاق تركيز المجموعـة المالية من تقديم معلومات ملائمة وفعالة في الوقت المناسـب إلى تطبيق إطار شـامل لإدارة الأداء الاستراتيجي مـن خلال قياس نموذج أعمال البنك مع أفضل ممارسـات الصناعة المصرفية وذلك بغرض دعم الإدارة العليا والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرار.

وخلال عام 2010 اسـتمرت مسـيرة البنك في تنمية موارده البشـرية حيث تم التوسـع في قاعدة المتدربين المعتمديـن مهنيـا على المسـتوى المحلـي والدولي، كمـا تم إعادة تدريـب وتأهيل جميـع العاملين في مجموعة الخدمات المصرفية والمجموعة المصرفية للشركات والخزانة من خلال منظومة تدريبية متكاملة.

وحرصـاً علـى خلـق بيئة تنظيميـة تتميـز بالحرفية والمهنيـة، فقد تم الانتهـاء من إعداد خطط المسـار الوظيفـي لـكل وظيفة فـي الهيـكل التنظيمـي للبنك، وفي إطار سياسـة دعـم العمالـة الوطنية كإسـتراتيجية محورية، فقد تمكنت مجموعة الموارد البشرية من الوصول بنسبة شبابنا الكويتي إلى 63% من إجمالي العاملين في البنك.

ولتحديـد قيـاس وإدارة كافة مواطن المخاطـر المعرض لها البنك، قامت ادارة المخاطر بوضع الأسـس المطلوبة للقياس، وطورت نظاماً خاصاً بالتقارير الدورية والادوات الرقابية التي ستساعد إدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية لأداء واجبها ودورها.

فعلـى سـبيل المثـال والتزامـاً بتعليمات بنـك الكويت المركـزي تم تطبيـق عملية التقييـم الداخلي لكفايـة راس المـال (ICAAP) بنجاح لاكثر من مرة والتي أظهرت توافر رأس مال كافٍ امام المخاطر التي قـد يتعرض لها البنك، كما نجح البنك في إنجاز اختبـارات الضغط (Stress Testing) حيث أظهرت نتائج تلك الاختبارات متانة قاعدة رأس المال للبنك تحت أسوأ السيناريوهات (Severe Scenario).

واستمرت الادارة في أداء مهامها المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق الى جانب مخاطر التشغيل حيث قامت بتطبيق معايير رقابية أكثر فاعلية في بيئة أعمال البنك التشـغيلية وذلك عن طريق فحص وتحديث سياسـات وإجـراءات العمل كما تم بنجاح إنجـاز خطة الطـوارئ (Buisness Continuity Plan) والانتهاء من تطبيق العديد من السياسات التي ستساعد بشكل فعال على إدارة مخاطر التشغيل.

تقريـــر الأداء لعام 2010

وشـهد ذات العـام قيـام البنـك بتقديـم دعـم إضافي فيمـا يخص الالتـزام: سياسـة «اعـرف عميلك»، ومكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب من خلال تطوير السياسات والإجراءات وتقديم برامج تدريبية لكافة موظفي البنك من مختلف المستويات الإدارية.

وقـد تم تطبيـق هذه المبـادرات أخذاً فـي الاعتبار متطلبـات تعليمات بنـك الكويت المركـزي، وأفضل التطبيقات العالمية، بهدف الـوصول إلى أعلى معايير في هذا المجال.

كمـا اسـتمرت دائـرة التدقيق الداخلـي في تقديم أنشـطة التأكيدات والاستشـارات بشـكل مسـتقل وموضوعـي لإضافة القيمة ، وتحسـين عمليات البنك ومسـاعدته في تحقيق أهدافـه من خلال تقييم وتحسـين فعالية أنظمة إدارة المخاطـر والرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى متابعـة الإجراءات التصويبية المتخـذة بشـكل دوري. كما قامت دائرة التدقيـق الداخلي بالتأكد من الالتـزام بتعليمات بنك الكويت المركزي والسياسات والإجراءات، ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك.

وخـلال عـام 2010 قامت مجموعـة الخدمات العامة والخدمات الهندسـية بتجهيـز أربعة فروع جديدة تم افتتاحها رسـميا وهـي (العقيلة، والعديلية، والأندلس وعبد الله المبارك) بالإضافة إلى ثلاثة فروع أخـرى في (الأحمـدي ، والقصر، ووزارة الدفاع) على وشـك الانتهاء من تنفيذها اسـتعداداً لتسـليمها خـلال عـام 2011.

عـلاوة على ذلك، حصل البنك على موقع كمقر رئيسـي له وجارٍ العمل لاسـتكمال الإجراءات اللازمة مـن الجهات الحكومية، لبدء بنائه، كما تم الانتهاء من تجهيز دليل خطط الطوارئ ومركز اسـتمرارية الأعمال في حال حدوث أي طارئ كما تم تصميم و تنفيذ مركز تدريب لموظفي البنك لرفع مسـتوى كفاءتهم، و الذي يعتبر الأحدث على مسـتوى البنوك المحلية .

ومما لا شـك فيه أن دور الإدارة القانونية بالبنك قد بدأ بالتنامي مع اتسـاع حصة البنك السـوقية، وازدياد عـدد عملائه، ومن ثم حرصت إدارة البنك على تعزيـز الإدارة القانونية بالكفاءات المؤهلة علمياً وعملياً وتوفير كافة المتطلبات المادية والمعنوية للرقي بأداء الإدارة القانونية لتتفق والدور المنوط بها.

وقد حققت الإدارة القانونية الدور المطلوب منها في المرحلة السـابقة والذي تمثل في ملاحقة عملاء البنـك المتعثريـن داخـل و خارج البلاد سـواء كان ذلـك عـن طريق اتخاذ الإجـراءات القانونية أو مباشـرة المدينين وملاحقتهم وحتى الـوصول إلى تسويات تحمي أموال البنك وحقوق مساهميه، إضافة إلى متابعة عملاء القروض الاستهلاكية المتعثرين، كما قامت الإدارة بتطوير عقود ومعاملات البنك لتتفق وسياسته وتوجهاته في تيسير التعاملات وصولاً لجذب أكبر شريحة من العملاء.

وخلال العام 2010 قامت إدارة الرقابة الشـرعية في بنك بوبيان بدراسـة ومراجعة كافة العقود والنماذج المسـتخدمة في البنك إلى جانب قيامها بعمل تدقيق داخلي ربع سـنوي على جميع عقود ومعاملات البنـك ومراجعة وفحص العقود المبرمة مع البنك والمؤسسـات والشـركات الداخليـة والخارجية، كما تتولـى الإدارة مهمة تدريب وتثقيف الموظفين من الناحية الشـرعية، ونشـر الـوعي الشـرعي لدى أفراد المجتمع فيما يخص جانب المعاملات الإسلامية المعاصرة.

وبالنسـبة للشـركات التابعة، فقد تم البدء في التشغيل الكامل لشـركة بوبيان كابيتال المتخصصة في الخدمات الاسـتثمارية والتي يتركز نشـاطها على الاسـتثمارات الرئيسـية والعقـارات وإدارة الأصول والـوساطة المالية.

وتسـعى بوبيان كابيتال خلال عام 2011 لإطلاق مجموعة من صناديق الاستثمار الجديدة لعملاء بنك بوبيان بالإضافة إلى خدمات الـوساطة المالية الإلكترونية لـدول مجلس التعاون الخليجي بأسرها.

كما تستمر شركة بوبيان للتامين التكافلي في أنشطتها التي تتعلق بتقديم كافة الخدمات التأمينية وفـق أحكام الشـريعة الإسـلامية بينمـا يتم العمل حاليا على تأسـيس شـركة متخصصة فـي المجال العقاري.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة

دولة الكويت

بنك بوبيان
Boubyan Bank

إدارة المخاطر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

هيكل المجموعة

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك. ("البنك") كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003)، وتم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006.

في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركاته التابعة العاملة الرئيسية: شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة) وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، وتخضع جميعها لسيطرة البنك (ويشار للبنك وشركاته التابعة مجتمعين بـــ "المجموعة").

فيما يلي الشركات التابعة العاملة الرئيسية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	2010 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	56.78	56.78	تأمين تكافلي
شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	100.00	100.00	استثمار إسلامي

هيكل رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأسمال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة. وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكافة المتطلبات الخارجية المفروضة حول رأس المال.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها تصنيف ائتماني قوي ونسب جيدة لرأس المال وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بتعديله على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للمجموعة أن تقوم بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم عمل أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات عن السنوات السابقة.

هيكل رأس المال (تتمة)

يبين الجدول التالي مركز رأس المال القانوني للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال		
رأس المال	174,824	116,531
علاوة إصدار أسهم	87,728	280
احتياطي قانوني	3,913	3,913
احتياطي اختياري	3,591	3,591
خسائر متراكمة	(32,336)	(38,445)
حصص غير مسيطرة	1,920	1,971
خصومات من الشريحة 1 من رأس المال	(11,018)	(5,814)
	228,622	82,027
الشريحة 2 من رأس المال		
احتياطي القيمة العادلة واحتياطي ترجمة عملات أجنبية	(599)	569
مخصص عام	9,667	6,945
خصومات من الشريحة 2 من رأس المال	(11,018)	(5,814)
	(1,950)	1,700
إجمالي رأس المال القانوني	226,672	83,727
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	821,846	604,932
نسب رأس المال		
إجمالي رأس المال القانوني كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	27.58%	13.84%
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	27.82%	13.56%

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

فيما يلي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وراس المال اللازم لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل:

مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لإجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2010 بمبلغ 91,141 ألف دينار كويتي (2009: 66,208 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

31 ديسمبر 2010

	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال اللازم
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	7,751	–	–
المطالبات على الدول	30,443	–	–
المطالبات على البنوك	256,845	38,590	4,631
المطالبات على الشركات	504,617	336,821	40,419
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	125,684	90,090	10,811
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	5,786	2,102	252
استثمارات عقارية	33,588	67,176	8,061
عملاء الاستثمار والتمويل	254,727	112,196	13,464
الصكوك	31,503	24,170	2,900
انكشافات أخرى	114,793	88,356	10,603
	1,365,737	759,501	91,141

31 ديسمبر 2009

	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال اللازم
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	–	–
المطالبات على الدول	46,047	–	–
المطالبات على البنوك	123,515	17,864	2,144
المطالبات على الشركات	368,198	222,199	26,664
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	40,417	4,850
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	5,707	685
استثمارات عقارية	38,776	77,551	9,306
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	65,342	7,841
الصكوك	42,209	28,977	3,477
انكشافات أخرى	116,178	93,676	11,241
	989,819	551,733	66,208

تتضمن الانكشافات الأخرى أعلاه مبلغ 13,830 ألف دينار كويتي (2009: 3,856 ألف دينار كويتي) يمثل مبلغ المخصص العام الذي يزيد عن 1.25% المسموح به كجزء من الشريحة 2.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم (تتمة)

مخاطر السوق

الحد الأدنى لإجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق الناتجة عن الانكشافات الممولة ذاتياً كما في 31 ديسمبر 2010 بلغ 1,938 ألف دينار كويتي (2009: 1,203 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

	2010	2009
	ألف د.ك.	ألف د.ك.
مخاطر صرف العملات الأجنبية	1,938	1,203
المضاعف	8.333	8.333
أصول مرجحة بأوزان المخاطر	16,149	10,025

مخاطر التشغيل

الحد الأدنى لإجمالي رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2010 بلغ 5,544 ألف دينار كويتي (2009: 5,181 ألف دينار كويتي). تم احتساب رأس المال المطلوب باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي.

يلخص الجدول التالي مبلغ الانكشاف لمخاطر التشغيل والمتطلبات الرأسمالية المتعلقة به:

	2010	2009
	ألف د.ك.	ألف د.ك.
متوسط إجمالي الدخل	36,961	34,542
المضاعف	8.333	8.333
	307,996	287,838
معامل ألفا المستخدم	15%	15%
إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل	46,199	43,176

إدارة المخاطـــــر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

إدارة المخاطر

تقضي فلسفة إدارة المخاطر بالتأكد من الإدارة الفعالة والمتكاملة للمخاطر على مستوى البنك حيث يتم في الوقت المناسب تحديد وتصنيف وإدارة كافة المخاطر من أجل تحقيق أفضل مصفوفة مخاطر مقابل مزايا للمجموعة.

لدى إدارة مخاطر المجموعة سياسة تتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي والممارسات المثلى السارية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل والمعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

يوجد إدارة مخاطر مستقلة لضمان تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة المخاطر بشكل فعال ورفع تقارير بها في الوقت المناسب. كما تم تأسيس لجنة إدارة المخاطر لتقوم بمراقبة مركز المخاطر المجمع بالبنك في ضوء ميثاق عمل لجنة إدارة المخاطر المعتمد.

تتضمن المخاطر التي يتعرض لها البنك بصورة رئيسية ما يلي:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل (ومنها مخاطر تكنولوجيا المعلومات)

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في سداد التزاماته مما يسبب تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية.

اعتمدت المجموعة (من خلال مجلس الإدارة) سياسة التمويل وميثاق عمل لجنة التمويل الذي يقدم المبادئ الإرشادية لأنشطة التمويل بالمجموعة.

قامت وحدة إدارة مخاطر الائتمان في البنك بتطبيق عدة مقاييس وأدوات رقابية للتخفيف من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها أنشطة المجموعة مثل مراجعة كافة عروض الائتمان كل على حدة من أجل تقديم تقارير مراجعة مستقلة إلى ذوى الصلاحيات للموافقة على التمويل استناداً إلى تقييم المخاطر. يتم فصل عروض التمويل في عروض كبيرة القيمة وعروض صغيرة القيمة، ولدى لجنة مجلس الإدارة التنفيذية صلاحية الموافقة على عروض التمويل كبيرة القيمة في حدود تمويلية معينة.

تقوم وحدة إدارة مخاطر الائتمان بمراقبة والتأكد من أن الضمانات وتركزاتها يتم مراجعتها ورفع تقارير بها إلى الإدارة في حينه، كما تتأكد من مراقبة الالتزام بسياسة المجموعة للضمانات ومراجعة هذا الالتزام ورفع تقارير به في حينه لتشمل أو لتعكس تغير ديناميكية الانكشاف لمخاطر الائتمان. يتم إعداد تقرير مخاطر محفظة الائتمان ويتم التحقق من ورفع تقارير بكافة جوانب الإقراض وتركزاته وأوزان الضمانات.

إدارة المخاطر (تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

فيما يلي إجمالي انكشافات المجموعة لمخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2010

	إجمالي الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	7,751	3,361	4,390
المطالبات على الدول	30,443	13,200	17,243
المطالبات على البنوك	256,845	114,634	142,211
المطالبات على الشركات	504,617	244,098	260,519
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	125,684	54,496	71,188
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	5,786	2,543	3,243
استثمارات عقارية	33,588	33,588	–
عملاء الاستثمار والتمويل	254,727	110,449	144,278
الصكوك	31,503	31,503	–
انكشافات أخرى	114,793	89,665	25,128
	1,365,737	697,537	668,200

31 ديسمبر 2009

	إجمالي الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	1,910	3,890
المطالبات على الدول	46,047	15,164	30,883
المطالبات على البنوك	123,515	40,714	82,801
المطالبات على الشركات	368,198	142,526	225,672
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	20,026	40,783
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	5,656	11,518
استثمارات عقارية	38,776	38,776	–
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	56,351	114,762
الصكوك	42,209	42,209	–
انكشافات أخرى	116,178	78,886	37,292
	989,819	442,218	547,601

إدارة المخاطر(تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان (على أساس ربع سنوي):

31 ديسمبر 2010

	متوسط الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	6,059	2,621	3,438
المطالبات على الدول	60,433	26,921	33,512
المطالبات على البنوك	212,125	92,897	119,228
المطالبات على الشركات	462,253	226,857	235,396
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	97,459	41,975	55,484
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	7,301	3,160	4,141
استثمارات عقارية	34,991	34,991	–
عملاء الاستثمار والتمويل	226,301	97,557	128,744
الصكوك	36,398	36,398	–
انكشافات أخرى	118,811	89,788	29,023
	1,262,131	653,165	608,966

31 ديسمبر 2009

	متوسط الإنكشاف لمخاطر الائتمان	انكشافات ممولة ذاتياً	انكشافات ممولة من خلال الحسابات الاستثمارية
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,852	1,977	3,875
المطالبات على الدول	24,303	8,443	15,860
المطالبات على البنوك	143,043	47,922	95,121
المطالبات على الشركات	341,066	135,683	205,383
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	38,211	13,151	25,060
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	19,915	7,056	12,859
استثمارات عقارية	37,546	37,546	–
عملاء الاستثمار والتمويل	180,419	60,705	119,714
الصكوك	41,564	41,564	–
انكشافات أخرى	128,836	84,539	44,297
	960,755	438,586	522,169

إدارة المخاطر(تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

فيما يلي التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

31 ديسمبر 2010

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	7,751	–	–	–	7,751
المطالبات على الدول	30,443	–	–	–	30,443
المطالبات على البنوك	238,885	–	17,960	–	256,845
المطالبات على الشركات	500,257	–	–	4,360	504,617
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	125,684	–	–	–	125,684
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	1,191	–	2,250	2,345	5,786
استثمارات عقارية	1,788	4,179	26,983	638	33,588
عملاء الاستثمار والتمويل	246,596	–	8,131	–	254,727
الصكوك	31,503	–	–	–	31,503
انكشافات أخرى	87,649	404	26,740	–	114,793
	1,271,747	4,583	82,064	7,343	1,365,737

31 ديسمبر 2009

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	–	–	–	5,800
المطالبات على الدول	46,047	–	–	–	46,047
المطالبات على البنوك	113,198	–	7,449	2,868	123,515
المطالبات على الشركات	359,901	–	4,411	3,886	368,198
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	–	–	–	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	12,213	–	3,723	1,238	17,174
استثمارات عقارية	4,424	4,494	28,781	1,077	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	–	–	–	171,113
الصكوك	42,209	–	–	–	42,209
انكشافات أخرى	94,970	287	20,921	–	116,178
	910,684	4,781	65,285	9,069	989,819

إدارة المخاطر(تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

فيما يلي إجمالي انكشاف المجموعة بحسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية:

31 ديسمبر 2010

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	7,751	–	–	–	7,751
المطالبات على الدول	30,443	–	–	–	30,443
المطالبات على البنوك	248,480	8,365	–	–	256,845
المطالبات على الشركات	420,410	48,756	20,428	15,023	504,617
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,137	–	–	124,547	125,684
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	5,786	–	–	–	5,786
استثمارات عقارية	–	–	2,800	30,788	33,588
عملاء الاستثمار والتمويل	181,973	27,372	36,169	9,213	254,727
الصكوك	–	–	3,002	28,501	31,503
انكشافات أخرى	36,956	–	1,192	76,645	114,793
	932,936	84,493	63,591	284,717	1,365,737

31 ديسمبر 2009

	حتى 3 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	من 6 إلى 12 شهر	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	–	–	–	5,800
المطالبات على الدول	46,047	–	–	–	46,047
المطالبات على البنوك	111,964	11,551	–	–	123,515
المطالبات على الشركات	284,164	37,605	44,272	2,157	368,198
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	10	505	242	60,052	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	–	–	–	17,174
استثمارات عقارية	–	–	2,862	35,914	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	54,185	30,552	84,246	2,130	171,113
الصكوك	42,209	–	–	–	42,209
انكشافات أخرى	47,860	2,772	331	65,215	116,178
	609,413	82,985	131,953	165,468	989,819

إدارة المخاطر (تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

إدارة الضمانات

تتبنى المجموعة إستراتيجية أساسية تتمثل في تخفيف المخاطر. ولتخفيف مخاطر الائتمان، تقوم المجموعة بالتعامل بشكل رئيسي مع المؤسسات المالية التي لها تقييم ائتماني مرتفع، كما تقوم المجموعة بتطبيق أسلوب عدم التركز تجاه الأطراف المقابلة مع وضع حدود معتمدة محددة بموجب سياسة المجموعة استناداً إلى المركز العام للأطراف المقابلة لتلبية الالتزامات المالية المدعومة بضمانات كافية.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- عقار
- أسهم مرهونة
- كفالات بنكية
- ودائع ثابتة
- صكوك

يتم بصورة دورية تقييم الضمانات أعلاه بقيمة السوق. يتم الالتزام بمستوى تركز الضمانات وتطابقها مع السياسة الخاصة بالضمانات.

إدارة المخاطر (تتمة)

تابع مخاطر الائتمان

تابع إدارة الضمانات

تم تغطية انكشاف المجموعة لمخاطر الائتمان بالضمانات المؤهلة التالية:

31 ديسمبر 2010	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الضمانات المؤهلة		صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان
		الضمانات المالية	الضمانات الأخرى	
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	7,751	–	–	7,751
المطالبات على الدول	30,443	–	–	30,443
المطالبات على البنوك	256,845	–	–	256,845
المطالبات على الشركات	504,617	46,498	2,037	456,082
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	125,684	–	–	125,684
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	5,786	–	–	5,786
استثمارات عقارية	33,588	–	–	33,588
عملاء الاستثمار والتمويل	254,727	29,735	120,642	104,350
الصكوك	31,503	–	–	31,503
انكشافات أخرى	114,793	–	–	114,793
	1,365,737	76,233	122,679	1,166,825

31 ديسمبر 2009	إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	الضمانات المؤهلة		صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان
		الضمانات المالية	الضمانات الأخرى	
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
النقد	5,800	–	–	5,800
المطالبات على الدول	46,047	–	–	46,047
المطالبات على البنوك	123,515	–	–	123,515
المطالبات على الشركات	368,198	46,218	3,675	318,305
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	60,809	–	–	60,809
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	17,174	–	–	17,174
استثمارات عقارية	38,776	–	–	38,776
عملاء الاستثمار والتمويل	171,113	12,205	93,369	65,539
الصكوك	42,209	–	–	42,209
انكشافات أخرى	116,178	–	–	116,178
	989,819	58,423	97,044	834,352

إدارة المخاطر (تتمة)

تابع مخاطر الائتمان

المخصصات العامة والمحددة

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية على أنها "متأخرة" إذا لم يتم استلام المدفوعات في تاريخ الاستحقاق التعاقدي.

تعتبر التسهيلات الائتمانية "منخفضة القيمة" إذا كان قسط الأرباح أو المبلغ الأصلي متأخر لفترة تزيد عن 90 يوم أو إذا كانت القيمة الدفترية لمبلغ التسهيلات أكبر من القيمة المقدرة الممكن استردادها.

يتم إدارة التسهيلات المتأخرة والمنخفضة ومراقبتها كـــ "تسهيلات غير منتظمة" وتصنف ضمن الفئات الأربعة التالية التي تستخدم لتوجيه عملية احتساب المخصصات:

الفئة	المعايير
بشأنها ملاحظات	غير منتظمة لفترة لا تزيد عن 90 يوم
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تزيد عن 90 يوماً ولا تتجاوز 180 يوماً.
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تزيد عن 180 يوماً ولا تتجاوز 365 يوماً.
رديئة	غير منتظمة لفترة تزيد عن 365 يوماً.

كما يجوز للمجموعة تصنيف أي من التسهيلات التمويلية ضمن أي من الفئات أعلاه بناء على تقدير الإدارة للظروف المالية و/أو غير المالية للعميل.

إدارة المخاطر(تتمة)

تابع مخاطر الائتمان

تابع المخصصات العامة والمحددة

محفظة البنك المنخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2010 بلغت 7,497 ألف دينار كويتي (2009: 71,296 ألف دينار كويتي) والتي تم مقابلها احتساب مخصص بمبلغ 1,711 ألف دينار كويتي (2009: 54,122 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

31 ديسمبر 2010

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على البنوك	2,250	–	2,250
المطالبات على الشركات	3,519	266	3,253
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,728	1,445	283
	7,497	1,711	5,786

31 ديسمبر 2009

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على البنوك	38,716	31,829	6,887
المطالبات على الشركات	19,113	9,236	9,877
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,019	609	410
عملاء الاستثمار والتمويل	12,448	12,448	–
	71,296	54,122	17,174

فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض منخفضة القيمة والمخصص المحدد المحتسب لها:

31 ديسمبر 2010

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
الكويت والشرق الأوسط	2,902	1,711	1,191
غرب أوروبا	2,250	–	2,250
أخرى	2,345	–	2,345
	7,497	1,711	5,786

31 ديسمبر 2009

	قروض منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي الرصيد
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
الكويت والشرق الأوسط	63,309	49,858	13,451
غرب أوروبا	7,987	4,264	3,723
	71,296	54,122	17,174

إدارة المخاطر (تتمة)

تابع مخاطر الائتمان (تتمة)

تابع المخصصات العامة والمحددة (تتمة)

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمانات كما في البيانات المالية التي تنطبق عليها تعليمات البنك المركزي التي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد عليها.

يتم بصورة دورية تقييم كفاية المخصصات ومراقبتها من قبل لجنة المخصصات الائتمانية.

في 31 ديسمبر 2010 بلغ إجمالي مخصصات المجموعة 25,208 ألف دينار كويتي (2009: 64,923 ألف دينار كويتي) بما في ذلك مخصص عام بمبلغ 23,497 ألف دينار كويتي (2009: 10,801 ألف دينار كويتي) كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

31 ديسمبر 2010

	رصيد المخصص 2010/01/01	المخصص المحمل خلال السنة	مخصصات مشطوبة وحركة العملات الأجنبية خلال السنة	رصيد المخصص 2010/12/31
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على الشركات	3,742	1,506	–	5,248
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	609	979	–	1,588
عملاء الاستثمار والتمويل	1,711	688	–	2,399
مخصص عام غير موزع	4,739	10,382	532	14,589
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	54,122	(4,466)	48,272	1,384
	64,923	9,089	48,804	25,208

31 ديسمبر 2009

	رصيد المخصص 2009/01/01	المخصص المحمل خلال السنة	رصيد المخصص 2009/12/31
	ألف د.ك.	ألف د.ك.	ألف د.ك.
المطالبات على الشركات	2,838	904	3,742
الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	118	491	609
عملاء الاستثمار والتمويل	2,155	(444)	1,711
مخصص عام غير موزع	13,085	(8,346)	4,739
الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	7,216	46,906	54,122
	25,412	39,511	64,923

يتضمن إجمالي المخصص العام أعلاه مبلغ 1,014 ألف دينار كويتي يتعلق بتسهيلات "غير نقدية" وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (2009: 846 ألف دينار كويتي).

إدارة المخاطر(تتمة)

تابع: مخاطر الائتمان

تابع : المخصصات العامة والمحددة

فيما يلي التوزيع الجغرافي للمخصص العام:

	31 ديسمبر 2010	31 ديسمبر 2009
	ألف د.ك.	ألف د.ك.
الكويت والشرق الأوسط	10,954	5,979
غرب أوروبا	7	44
أخرى	50	39
مخصص عام غير موزع	12,486	4,739
	23,497	10,801

إن تحليل المخصصات المحددة والعامة مبين بتفاصيل أكثر في إيضاح 7 حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل ما نتيجة التغير في أسعار السوق.

قامت المجموعة باعتماد سياسة لجنة إدارة الأصول والمطلوبات والتى تتكون من أعضاء الإدارة التنفيذية بالمجموعة. كما قامت إدارة مخاطر السوق بتطبيق عدة مقاييس وأدوات رقابية لتخفيف مخاطر السوق مثل المراقبة المستمرة لمركز السيولة في المجموعة لتضمن بصورة أساسية الالتزام بالمتطلبات الرقابية ورفع التقارير إلى الإدارة. ولدى المجموعة حالياً مراكز ضئيلة للغاية في محفظة المتاجرة ومن ثم فإن انكشاف المجموعة لهذه المخاطر محدود للغاية. النشاط الأساسي للمجموعة يتمثل في تمويل متطلبات مختلف خطوط أعمال البنك، لذا فإن المحفظة لغير أغراض المتاجرة تشكل الجزء الأساسي من المحفظة الرئيسية. قامت إدارة مخاطر السوق في تنفيذ وظيفة شاملة للإدارات الوسطى بحيث يمكن قياس المخاطر وإدارتها ومراقبتها بصورة فعالة وخاصة لمجموعات الأعمال الرئيسية الأربعة بالبنك وهي الأعمال المصرفية والائتمان والاستثمار والخزانة.

أحد العناصر الرئيسية لإدارة مخاطر السوق هو مراجعة عروض الاستثمار وتزويد الإدارة العليا بتقارير مراجعة المخاطر. كما يتم عمل مراقبة فعالة ورفع تقارير حول المراكز المختلفة التي يتخذها البنك بالعملات الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بسيولة المجموعة.

لا تستخدم المجموعة المشتقات لتغطية مراكزها المعرضة لمخاطر السوق بسبب التزام المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية.

إدارة المخاطر(تتمة)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة التي تنتج من فشل النظم أو الأخطاء البشرية أو الغش أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب مخاطر التشغيل أضرار للسمعة ويكون لذلك آثار قانونية سلبية أو تؤدي إلى خسارة مالية.

من المهام الرئيسية للمجموعة تجنب عدم الكفاية فيما يتعلق بالأفراد والإجراءات والتكنولوجيا والحد من ذلك. تقوم المجموعة بشكل دوري بمراجعة إجراءات الأعمال المصرفية ومراقبتها وخاصة الإجراءات التي تتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات. تم تطوير مصفوفة مخاطر تشغيل نموذجية لتقييم مشروعات تكنولوجيا المعلومات وتطبيق مقاييس الرقابة.

تقوم المجموعة بتطبيق خطة استمرارية الأعمال وخطة التعافي من آثار الكوارث التي تشكل جزء من خطة استمرارية الأعمال لمواجهة أي فشل داخلي أو خارجي أو حوادث عرضية مما يضمن سهولة وسلاسة التشغيل لإجراءات أعمال المجموعة.

كما قامت المجموعة بإنشاء مواقع كاملة للتعافي من آثار الكوارث محلياً وخارجياً، كما تضمن عدم تصعيد مخاطر التشغيل لكافة مناطق الأعمال المصرفية. وكبنك إسلامي، يولي البنك أهمية خاصة لمخاطر التشغيل نتيجة الخسارة بسبب عدم الالتزام الشرعي وعدم أداء مسئوليات الأمانة.

تركز المجموعة على المراقبة المستمرة للمخاطر ورفع التقارير مع تحديد المسئولية عن المخاطر. يوجد مستويات للمسئولية والصلاحيات عن رفع تقارير المخاطر كدور أساسي في مواجهة المخاطر المحددة لعمليات المجموعة.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. و تعمل المجموعة على التأكد من إبقاء صافي الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية في مستوى مقبول.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية. إن إدارة مخاطر السيولة هي جزء أساسي من إدارة الأعمال المصرفية اليومية. ولتلبية أي حالات عرضية طارئة، تنص إستراتيجية السيولة لدى المجموعة على الاحتفاظ بمستوى جيد من الأصول السائلة في شكل نقد وبنود في حكم النقدية وأوراق مالية قابلة للتداول. كما تقوم المجموعة بشكل مستمر بمراقبة استحقاق الأصول والمطلوبات والتأكد من أن مراكز السيولة لدى المجموعة ضمن المستوى الذي يمكن إدارته.

الالتزام بأحكام و قرارات هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية

إن هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية للبنك ("الهيئة") هي المسؤولية عن مراقبة التزام البنك بالفتاوى و القرارات الصادرة عنها. و تقوم الهيئة بمراجعة و اعتماد نماذج العقود و الاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي تراها ضرورية لإبداء رأيها. ومن خلال الرقابة الشرعية, تتم مراجعة عينات عشوائية من العمليات المتعلقة بكافة معاملات البنك وفقا للخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات و من خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة الشرعية حول عمليات التدقيق و الزيارات الميدانية و سير العمل و سلامة تطبيق الفتاوى و القرارات الصادرة عن الهيئة. وبناءً على ذلك يصدر تقرير سنوي حول التزام البنك بمبادئ و أحكام الشريعة وفقا لتلك الفتاوى و القرارات يرفق مع التقرير السنوي للبنك ويعرض في الجمعية العامة على مساهمي البنك. و قد تم الإطلاع على تلك الإجراءات التي تقوم بها الهيئة بواسطة مدققي الحسابات الخارجيين.

تقرير اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

التاريخ: 14 صفر 1432 هجرية
الموافق: 18 يناير 2011 ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم
تقرير اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

إلى السادة / مساهمي بنك بوبيان المحترمين
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد:

فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان قامت بمراجعة عقود ومعاملات البنك التي عرضت عليها من قبل إدارة بنك بوبيان، وقد تم اعتمادها بعد التعديل عليها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما قامت الهيئة بالإجابة عما عرضته عليها إدارة بنك بوبيان من أسئلة واستفسارات متعلقة بأعمال البنك وكافة الأنشطة التي يمارسها البنك.

وبناء على تقرير إدارة الرقابة الشرعية، والتي قامت بدورها بالتدقيق على أعمال البنك، وبما اطلعت عليه هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بأن أعمال بنك بوبيان المنتهية في 2010/12/31 م تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، حيث لم يتبين للهيئة ما يخالف ذلك مما عرض عليها.

ونسأل الله تعالى أن يوفق القائمين على البنك إلى ما يحبه ويرضاه وإلى المزيد من النجاح في أعمالهم.
وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين

الشيخ الفاضل/ أحمد بزيع الياسين
رئيس الهيئة

الشيخ الدكتور/ عجيل جاسم النشمي
نائب رئيس الهيئة

الشيخ الدكتور/ محمد الطبطبائي
عضو الهيئة

الشيخ الدكتور/ سعود الربيعة
عضو الهيئة

الشيخ الدكتور/ عصام العنزي
عضو ومقرر اللجنة

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة

دولة الكويت

بنك بوبيان
Boubyan Bank

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

فهـــرس	صفحـــة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	38 - 39
بيان الدخل المجمع	40
بيان الدخل الشامل المجمع	41
بيان المركز المالي المجمع	42
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	43
بيان التدفقات النقدية المجمع	44
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	45 - 77

Deloitte.
ديلويت وتوش
الفهد، الوزان وشركاهم
شارع فهد السالم،
مجمع الصالحية، مدخل 2
الصفاة 23049 ص.ب 13091
مدينة الكويت، الكويت
هاتف: 22438060 965+
فاكس: 22452080 965+
www.deloitte.com

شارع احمد الجابر
مجمع دار العوضي
الصفاة 20174 ص.ب 13062
الشرق، الكويت
هاتف: 22408844 965+
فاكس: 22408855 965+

KPMG
كي بي إم جي
صافي المطوع وشركاه
برج راكان، الدور ١٨
شارع فهد السالم،
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
هاتف: 22475090 965+
فاكس: 22492704 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين المحترمين
بنك بوبيان – ش.م.ك.
دولة الكويت

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبنك بوبيان ش.م.ك. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2010 وكل من بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة
إن إدارة البنك مسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات
إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. تتطلب منا تلك المعايير التقيد بمتطلبات أخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على دليل تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تضمنتها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرات مراقبي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء بسبب الغش أو الخطأ. ويأخذ مراقبو الحسابات بالاعتبار، عند تقييم هذه المخاطر، الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية المجمعة للبنك وذلك من أجل تصميم إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

وباعتقادنا أن دليل التدقيق الذي حصلنا عليه كاف ومناسب لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي
في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010، وعن الأداء المالي لها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

برأينا كذلك، أن البنك يمسك دفاتر محاسبية سليمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة حول هذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة 1960 والتعديلات اللاحقة له أو للنظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به، واستناداً إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك الصادر بتاريخ 18 يناير 2011، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لفتاوى وأحكام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.

جاسم أحمد الفهد
مراقب حسابات ترخيص رقم 53 فئة أ
من الفهد والوزان وشركاهم
ديلويت وتوش

30 يناير 2011
دولة الكويت

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات ترخيص رقم 138 فئة أ
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	31 ديسمبر 2010 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2009 ألف دينار كويتي
الإيرادات			
إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى		41,766	34,960
إيرادات استثمارات	5	6,844	7,325
إيرادات أتعاب وعمولات	6	8,001	3,620
حصة في نتائج شركات زميلة	16	1,099	518
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية		777	755
إيرادات أخرى		80	330
		58,567	47,508
المصروفات			
تكاليف موظفين		(13,323)	(10,446)
مصروفات عمومية وإدارية		(8,291)	(7,674)
استهلاك وإطفاء		(1,624)	(1,505)
		(23,238)	(19,625)
الربح قبل تكاليف المرابحات وخسائر استثمارات ومخصص انخفاض القيمة والتوزيعات للمودعين		35,329	27,883
تكاليف مرابحات		(1,862)	(1,768)
خسائر استثمارات	5	(9,086)	(27,342)
مخصص انخفاض القيمة	7	(9,089)	(39,511)
الربح / (الخسارة) قبل التوزيعات للمودعين		15,292	(40,738)
توزيعات للمودعين	8	(9,045)	(11,275)
الربح / (الخسارة) بعد التوزيعات للمودعين		6,247	(52,013)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(176)	–
الزكاة		(76)	–
صافي ربح / (خسارة) السنة		5,995	(52,013)
العائد إلى:			
مساهمي البنك		6,109	(51,695)
حصص غير مسيطرة		(114)	(318)
صافي ربح / (خسارة) السنة		5,995	(52,013)
ربحية / (خسارة) السهم العائدة إلى مساهمي البنك (فلس)	9	3.61	(37.12)

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	31 ديسمبر 2010 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2009 ألف دينار كويتي
ربح/(خسارة) السنة	5,995	(52,013)
الإيرادات الشاملة الأخرى		
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	(2,313)	(467)
خسارة انخفاض قيمة استثمارات محولة إلى بيان الدخل المجمع	3,084	2,396
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(1,503)	1,649
(الخسائر) / الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	(732)	3,578
إجمالي الإيرادات/(الخسائر) الشاملة للسنة	5,263	(48,435)
العائد إلى:		
مساهمي البنك	5,314	(48,013)
حصص غير مسيطرة	(51)	(422)
إجمالي الإيرادات/(الخسائر) الشاملة للسنة	5,263	(48,435)

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	2010 ألف دينار كويتي	2009 ألف دينار كويتي
الأصول			
النقد والنقد المعادل	10	40,661	51,608
مستحق من البنوك	11	278,979	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	12	824,567	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	13	45,705	41,488
استثمارات متاحة للبيع	14	58,639	66,232
استثمارات في شركات زميلة	16	21,080	7,386
عقارات للمتاجرة		2,800	2,862
استثمارات عقارية	17	30,788	35,914
أصول أخرى	18	8,306	7,825
ممتلكات ومعدات		4,733	4,310
مجموع الأصول		1,316,258	964,779
المطلوبات			
مستحق للبنوك	19	120,854	156,781
حسابات المودعين	20	941,028	708,957
مطلوبات أخرى	21	14,266	9,935
إجمالي المطلوبات		1,076,148	875,673
حقوق الملكية			
رأس المال	22	174,824	116,531
علاوة إصدار أسهم	23	87,728	280
احتياطي قانوني	24	3,913	3,913
احتياطي اختياري	25	3,591	3,591
احتياطي القيمة العادلة		1,943	1,235
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		(1,473)	30
خسائر متراكمة		(32,336)	(38,445)
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		238,190	87,135
حصص غير مسيطرة		1,920	1,971
إجمالي حقوق الملكية		240,110	89,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,316,258	964,779

إبراهيم علي القاضي
رئيس مجلس الإدارة

عادل عبد الوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أرباح مرحلة / (خسائر متراكمة)	العائد لمساهمي البنك	حصص غير مسيطرة	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2009	116,531	280	3,913	3,591	(798)	(1,619)	13,250	135,148	2,393	137,541
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	2,033	1,649	(51,695)	(48,013)	(422)	(48,435)
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	116,531	280	3,913	3,591	1,235	30	(38,445)	87,135	1,971	89,106
زيادة رأس المال (إيضاح 22)	58,293	87,448	-	-	-	-	-	145,741	-	145,741
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	708	(1,503)	6,109	5,314	(51)	5,263
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	174,824	87,728	3,913	3,591	1,943	(1,473)	(32,336)	238,190	1,920	240,110

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	إيضاح	31 ديسمبر 2010 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2009 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح / (خسارة) السنة		5,995	(52,013)
التعديلات لـ:			
مخصص انخفاض القيمة	7	9,089	39,511
استهلاك وإطفاء		1,624	1,505
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		4,224	(6,611)
ربح من بيع استثمارات		(235)	(156)
صافي خسارة غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		390	2,531
حصة في نتائج شركات زميلة		(1,099)	(518)
إيرادات توزيعات أرباح		(530)	(1,074)
صافي خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية		4,795	2,646
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع		3,084	2,396
		27,337	(11,783)
التغيرات في أصول ومطلوبات التشغيل:			
مستحق من البنوك		(111,531)	(55,105)
تمويلات إسلامية للعملاء		(253,780)	(115,068)
أصول أخرى		(480)	2,094
مستحق للبنوك		(35,927)	38,650
حسابات المودعين		232,071	139,321
مطلوبات أخرى		4,158	(4,959)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		530	1,074
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		(137,622)	(5,776)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(6,810)	(2,416)
المحصل من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		25	5,417
شراء استثمارات متاحة للبيع		(20,940)	(12,235)
المحصل من بيع / استرداد استثمارات متاحة للبيع		25,159	5,395
توزيعات أرباح من شركات زميلة		–	500
حيازة شركات زميلة		(12,887)	–
شراء استثمارات عقارية		(4,482)	(6,504)
المحصل من بيع استثمارات عقارية		2,915	158
شراء ممتلكات ومعدات		(2,046)	(927)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(19,066)	(10,612)
الأنشطة التمويلية			
زيادة رأس المال		145,741	–
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		145,741	–
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		(10,947)	(16,388)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		51,608	67,996
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	10	40,661	51,608

إن الإيضاحات من 1 إلى 32 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

1. التأسيس والأنشطة

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك. ("البنك") كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003). وتم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2006.

في 28 نوفمبر 2004 تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

عنوان البنك المسجل هو ص. ب. 25507 الصفاة 13116، دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 30 يناير 2011.

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة

قامت المجموعة خلال السنة بتطبيق كافة المعايير التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2010. وتتعلق أهم التغيرات في السياسات المحاسبية للمجموعة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) *"دمج الأعمال"*، والتعديلات اللاحقة على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 *"البيانات المالية المجمعة والمنفصلة"*، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 *"الاستثمارات في الشركات الزميلة."*

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل في 2008) "دمج الأعمال"

تم خلال السنة الحالية تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (2008) بأثر رجعي على عمليات دمج الأعمال حيث يكون تاريخ الحيازة في أو بعد 1 يناير 2010 وفقاً للأحكام الانتقالية ذات الصلة. ويتطلب المعيار المعدل أن يتم المحاسبة عن التكاليف المتعلقة بالحيازة بشكل منفصل عن دمج الأعمال، مما يؤدي عامة إلى تحقق تلك التكاليف كمصروف في بيان الدخل المجمع عند تكبدها، والتي كان يتم المحاسبة عنها من قبل كجزء من تكلفة الحيازة. ويسمح المعيار المعدل بخيار قياس الحصص غير المسيطرة (سابقاً: "حصص الأقلية") لكل معاملة على حدة بتاريخ الحيازة وفقاً إما للقيمة العادلة أو نصيب الحصص غير المسيطرة من صافي الأصول المحققة والمحددة في الشركة التي تم حيازتها. وإذا تم دمج الأعمال على مراحل، يتم قياس حصة ملكية المشتري المحتفظ بها قبل السيطرة التي يتم الحصول عليها وفقاً للقيمة العادلة بتاريخ الحصول على السيطرة ويسجل أي ربح أو خسارة في بيان الدخل المجمع.

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل في 2008) "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة"

أثر المعيار المعدل بصفة خاصة على السياسات المحاسبية للمجموعة بالنسبة للتغيرات في حصص الملكية في شركاتها التابعة ولم يؤدي إلى خسارة السيطرة. وقد كان في السابق يتم معاملة الزيادة في الحصص في الشركات التابعة الحالية بنفس الطريقة كما لو كانت حيازة شركات تابعة مع تسجيل الشهرة أو ربح الشراء بالمساومة، إن كان ذلك ملائماً، بالنقص في الحصص في الشركات التابعة الحالية والتي لا تتضمن فقدان السيطرة، ويتم تسجيل الفرق بين المقابل المقبوض والتعديل على الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل المجمع. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (2008)، فإن أي زيادة أو نقص يتم معاملتها ضمن حقوق الملكية دون أي أثر على الشهرة، أو الربح أو الخسارة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (المعدل في 2008) "استثمارات في شركات زميلة"

المبدأ المطبق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (2008) (أنظر أعلاه) بتسجيل فقدان السيطرة كبيع أو إعادة حيازة أي حصة بالقيمة العادلة يتواصل من خلال التعديلات اللاحقة على معيار المحاسبة الدولي رقم 28. لذلك، عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، يقوم المستثمر بقياس أي استثمار محتفظ به في الشركة الزميلة السابقة بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر لاحقة في بيان الدخل المجمع.

لا يوجد لأى من المعايير الجديدة أو تفسيراتها أو تعديلاتها أثار جوهرية على البيانات المالية المجمعة عند تطبيقها لأول مرة ابتداءً من 1 يناير 2010.

2. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة (تتمة)

معايير وتفسيرات صدرت ولم يبدأ سريانها بعد

يسري عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات للفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 يناير 2011، ولم يتم تطبيقها خلال إعداد هذه البيانات المالية المجمعة، ولا يتوقع أن يكون لأي منها أثر جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 *"الأدوات المالية"*، والذي يسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الأصول والمطلوبات المالية وأيضاً لعدم التحقق. ويتطلب المعيار بأن يتم قياس كافة الأصول المالية المحققة والتي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 *"الأدوات المالية: التحقق والقياس"* بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. وعلى وجه الخصوص، يتم قياس أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال والتي يتمثل الغرض منها في تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط مدفوعات مبالغ أصلية إضافة إلى فوائد على المبلغ الأصلي وذلك بالتكلفة المطفأة بنهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. ويتم قياس كافة ادوات الدين الأخرى واستثمارات حقوق الملكية الأخرى بقيمها العادلة بنهاية الفترات المحاسبية اللاحقة.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013 مع إمكانية التطبيق المبكر له. إن تطبيق المعيار الجديد سيكون له أثر جوهري على المبالغ المدرجة فيما يتعلق بالأصول والمطلوبات المالية للمجموعة. ومع ذلك، ليس من العملي تقديم تقديرات معقولة لذلك الأثر حتى يتم استكمال مراجعة تفصيلية لذلك.

3. السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. إن هذه التعليمات تتطلب تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية، باستثناء متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع لانخفاض القيمة والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبيّن فى السياسة المحاسبية الخاصة بانخفاض قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

يتم تطبيق السياسات المحاسبية من قبل المجموعة بشكل مماثل لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية كما هو مبيّن في الإيضاح رقم 2.

العرف المحاسبي

ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن البيانات المالية المجمعة تعرض بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف، وقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات المتاحة للبيع والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة.

أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية لكل من البنك وشركاته التابعة العاملة الرئيسية: شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)، وشركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)، وتخضع جميعها لسيطرة البنك (ويشار للبنك وشركاته التابعة مجتمعين بـ "المجموعة") كما هو مبيّن في الإيضاح رقم 15. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بحيث يستفيد من أنشطتها.

تدرج نتائج الشركات التابعة التي يتم شراؤها أو بيعها خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع من تاريخ السيطرة الفعلية أو حتى تاريخ بيع الشركة التابعة، حسبما يكون ملائما. ويكون إجمالي الإيرادات الشاملة للشركات التابعة عائداً إلى مساهمي البنك والحصص غير المسيطرة حتى إذا نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم عند الضرورة عمل تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتوحيد سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية المطبقة من قبل البنك.

يتم عند التجميع استبعاد كافة المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات والأرباح غير المحققة بين شركات المجموعة. كما يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تم بها استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المستحق من البنوك وتمويلات إسلامية للعملاء

المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي ستتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويدرج بالتكلفة المطفأة بالصافي، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الأصول المؤجرة – المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير تحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية إلى المستأجر، وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بمبالغ تعادل صافي مبلغ الاستثمار القائم في عقود التأجير، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة.

الاستثمارات

يتم تحقق أو عدم تحقق الاستثمارات في تاريخ السداد، وتصنف الاستثمارات في الفئتين التاليتين:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ و
- استثمارات متاحة للبيع

أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الأصول المالية كـ "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" إذا تم الاحتفاظ بالأصل للمتاجرة أو تم تصنيفه كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويصنف الأصل المالي كأصل محتفظ به للمتاجرة" إذا:

- تم اقتناؤه بصفة أساسية لغرض بيعه في المستقبل القريب، أو
- كان جزء من محفظة أدوات مالية تديرها المجموعة معاً وحققت مؤخراً نموذجا فعليا من اكتساب الأرباح قصير الأجل.

ويمكن تصنيف الأصل المالي، باستثناء الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة، كأصل مالي محتفظ به بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند التحقق المبدئي، إذا:

- كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بصورة كبيرة من تضارب قياس أو تحقق قد ينتج في حال ما لم يتم التصنيف، أو
- كان الأصل المالي يشكل جزءاً من مجموعة أصول أو مطلوبات مالية أو كليهما، يدار ويقاس أدائه على أساس القيمة العادلة.

ويتم قياس الأصول المالية المصنفة كـ "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع. بعد التحقق المبدئي، تقوم المجموعة بقياس هذه الأصول بقيمها العادلة دون أي خصم لتكاليف المعاملات التي قد تتكبدها عند بيعها أو التصرف فيها، مع إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة ضمن الربح أو الخسارة.

استثمارات متاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي استثمارات غير مشتقة لا تصنف ضمن أي فئة أخرى من فئات الأصول المالية.

تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع يضاف إليها التكاليف التي تتعلق مباشرة بالمعاملات. الأرباح والخسائر التي تنتج عن أي تغيرات لاحقة في القيمة العادلة تدرج مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، حتى يتم بيع الاستثمار أو أن يتقرر أن قيمته قد انخفضت حيث يتم في هذه الحالة إدراج الربح أو الخسارة المتراكمة التي تم إدراجها سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن بيان الدخل المجمع للسنة.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

محاسبة تواريخ المتاجرة والسداد

يتم تسجيل جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية بالطريقة المعتادة على أساس تاريخ السداد. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ السداد في بيان الدخل المجمع بالنسبة للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، ويتم إدراجها في الإيرادات الشاملة الأخرى بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الأصول المالية التي تتطلب تسليم الأصول خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

التقاص

يتم التقاص بين الأصول المالية والمطلوبات المالية، ويتم إدراج صافي المبلغ الظاهر في بيان المركز المالي فقط عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي، بحيث يتم تحقق الأصول والمطلوبات في الوقت ذاته.

تعرض الإيرادات والمصروفات بالصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك، أو للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة من المعاملات المتماثلة.

استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً جوهرياً، وهي ليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. ويعرف التأثير الجوهري بأنه القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

يتم عرض نتائج الشركات الزميلة ضمن هذه البيانات المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. ووفقاً لطريقة حقوق الملكية، تدرج الاستثمارات في الشركات الزميلة في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدّلة بتغيرات ما بعد الحيازة في حصة المجموعة من صافي أصول الشركة الزميلة ناقصاً أي انخفاض في قيمة أي من الاستثمارات. لا يتم إدراج خسائر أي شركة زميلة تزيد عن حصة المجموعة في ملكية هذه الشركة الزميلة (التي تتضمن أي حصة ملكية طويلة الأجل تشكل جزء أساسي من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) إلا إذا تكبدت المجموعة التزاماً قانونياً أو استدلالياً أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

وأي زيادة في تكلفة الحيازة عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات والالتزامات المحتملة المحددة للشركة الزميلة بتاريخ الحيازة يتم تسجيلها كشهرة. وتدرج الشهرة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقييمها لغرض تحديد انخفاض القيمة كجزء من الاستثمار. كما أن أي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات والالتزامات المحتملة المحددة عن تكلفة الحيازة، بعد إعادة التقييم، يتم إدراجها مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة يتم استبعادها مقابل الاستثمار في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس طريقة استبعاد الأرباح غير المحققة ولكن فقط في حال عدم وجود دليل على انخفاض القيمة.

التأجير التشغيلي

تتحقق مدفوعات التأجير التشغيلي (باستثناء تكاليف الخدمات مثل التأمين والصيانة) كمصروف بطريقة القسط الثابت، حيث تؤجل أي أتعاب تأجير مبدئية تدفع للمؤجر كدفعة مقدمة ويتم إطفاؤها على مدى فترة التأجير.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الأصول المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير تقييم الأصول المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل إيجابي على أن أصل مالي محدد قد تنخفض قيمته. فإذا ما توافر مثل ذلك الدليل، تسجل خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يستند إلى التدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدّل العائد الفعلي الأصلي.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.
- بالنسبة للأصول المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدّل عائد السوق الحالي لأصل مالي مشابه.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية و0.5% على التسهيلات غير النقدية، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لاحتساب مخصص محدد لها. في مارس 2007، أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات حيث تم تغيير نسبة المخصص من 2% إلى 1% على التسهيلات النقدية ومن 1% إلى 0.5% على التسهيلات غير النقدية. وبدأ سريان هذه النسب المعدّلة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بعد خصم بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. ويمكن الاحتفاظ بالجزء من المخصص العام الذي زاد عن نسبة 1% للتسهيلات النقدية وعن 0.5% للتسهيلات غير النقدية كما في 31 ديسمبر 2006 كمخصص عام حتى تصدر تعليمات أخرى بهذا الشأن من قبل بنك الكويت المركزي. يتم إثبات عكس خسائر انخفاض القيمة المحققة في سنوات سابقة في حال وجود دليل على أن خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة للأصل المالي لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت وأن الانخفاض يمكن أن يعود بشكل موضوعي لحدث وقع بعد تحقق انخفاض القيمة. وباستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تسجيل عكس خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، شريطة ألا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة في تاريخ عكس انخفاض القيمة. ويتحقق عكس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة.

انخفاض قيمة الأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيمة الدفترية لأصولها الملموسة وغير الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على وجود خسائر انخفاض في القيمة على هذه الأصول. إذا ما ظهر مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). وإذا لم يكن بالإمكان تقدير المبلغ الممكن استرداده لأي أصل ما، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد التي يندرج ضمنها هذا الأصل. وفي حال توفر أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع أصول المجموعة على كل وحدة من وحدات إنتاج النقد، أو توزع بشكل آخر على المجموعة الأقل من وحدات إنتاج النقد التي يتوافر لها أساس معقول وثابت للتوزيع.

يتم اختبار الأصول غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة والأصول غير الملموسة الغير جاهزة بعد للاستعمال وذلك لغرض تقييم انخفاض القيمة سنوياً، وأيضاً كلما ظهر مؤشر على احتمال انخفاض قيمتها.

يمثل المبلغ الممكن استرداده القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المتكبدة حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام، أيهما أعلى. ويتم عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدّل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل الذي لم يتم له تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.

إذا تم تقدير المبلغ الممكن استرداده لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى قيمتها الممكن استردادها. وتتحقق خسارة انخفاض القيمة على الفور ومباشرة ضمن الربح أو الخسارة، ما لم يدرج الأصل بالقيمة المعاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن خسارة انخفاض القيمة كانخفاض في إعادة التقييم.

في حال عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، فإن القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) يتم زيادتها إلى القيمة المقدرة المعدّلة لمبلغها الممكن استرداده، على ألا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم زيادتها القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها فيما لو لم تتحقق أي خسارة انخفاض في القيمة للأصل (وحدة إنتاج النقد) في سنوات سابقة. ويتحقق عكس خسائر انخفاض القيمة على الفور ومباشرة في بيان الدخل المجمع، ما لم يتم إدراج الأصل بقيمة معاد تقييمها حيث يتم في هذه الحالة المحاسبة عن عكس خسائر انخفاض القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إستبعاد الأصول المالية والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد الاصل المالى فقط عندما ينتهي حق المجموعة التعاقدى في استلام التدفقات النقدية الناتجة من ذلك الاصل أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل لجهة أخرى. وإذا لم تقم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، فإن المجموعة تقوم بالاعتراف بحصتها في الأصل والالتزامات المتعلقة بتلك الحصة في حدود المبالغ المحتمل أن تقوم المجموعة بدفعها. أما في حال احتفاظ المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية أصل مالي محول، فإن المجموعة تستمر في الاعتراف بالأصل المالي وتقوم أيضاً بتسجيل القروض المضمونة بمبلغ المحصلات المستلمة.
تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

المستحق لبنوك وحسابات المودعين

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودائع استثمارية تسري لفترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لفترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزءاً من الأرباح وتتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية القرض الحسن من المودعين للبنك، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن البنك دفع الرصيد المتعلق بها. ويتم استثمار القرض الحسن وفق قرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي البنك. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

دائنو مرابحة

المرابحة هي معاملة إسلامية تقتضي بأن تقوم المجموعة بشراء أصل من طرف مقابل وسداد قيمته بالتكلفة مضافاً إليها ربح متفق عليه على أساس الدفع المؤجل. ويستحق سعر الشراء الدفع للطرف المقابل عند الاستحقاق. ويدرج دائنو المرابحة بالتكلفة المطفأة.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين عن مكافآت نهاية الخدمة التى يتم احتسابها طبقاً لسياسات البنك ووفقاً لقانون العمل المعمول به بدولة الكويت.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو متوقّع نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون قابل للتقدير بدرجة موثوق بها ويتوقّع أن ينشأ عنه تدفقاً صادراً من الموارد الاقتصادية لتسوية هذا الالتزام.
يتم مراجعة المخصصات بتاريخ التقرير وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي للمصروفات اللازمة لسداد الالتزام كما بتاريخ المركز المالي ويتم خصمها إلى القيمة الحالية حينما يكون التأثير مادياً.

القيمة العادلة

الاستثمارات

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، فإن القيمة العادلة تتحدد بالرجوع إلى آخر سعر شراء في سوق الأوراق المالية بنهاية الأعمال في تاريخ المركز المالي.
وبالنسبة للاستثمارات التي لا يوجد لها أسعار شراء سوقية معروضة، يتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى مضاعف الربحية أو مضاعف الربحية الخاص بقطاع أعمال ما أو إلى قيمة عادلة تستند إلى شركة مماثلة متداولة بالسوق أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقّعة للاستثمارات.
أما الاستثمارات المتاحة للبيع التي لا يتوفر لها مقاييس موثوق بها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فتدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة (تتمة)

الأصول والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للأصول والمطلوبات المالية، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقّعة أو تقديرات الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقاءه مبادلة أصل مقابل نقد في معاملة تقوم على أسس تجارية بحتة أو سداد التزام بشكل يرضي الدائنين.

الاستثمارات العقارية

يتم تحديد القيمة العادلة للأستثمارات العقارية من قبل مقيّمين لديهم مؤهلات مهنية معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه، ويتم تحديد القيمة العادلة مع الأخذ بالاعتبار المعاملات الحديثة بالسوق لعقارات مماثلة في نفس مواقع الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة.

تحقق الإيرادات

- تتحقق الإيرادات من معاملات المرابحة والوكالة والأصول المؤجرة بشكل يعكس عائد دوري ثابت على صافي الاستثمارات القائمة.
- تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.
- تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.
- تتحقق إيرادات الإيجارات من الأستثمارات العقارية على أساس الاستحقاق.

النقد والنقد المعادل

يشتمل بند النقد على النقد بالصندوق والنقد لدى البنوك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. ويتمثل النقد المعادل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى مبالغ نقدية وتستحق خلال فترة استحقاق أصلية 3 أشهر أو أقل وتتعرض لمخاطر غير مؤثرة بالنسبة للتغير في القيمة.

المطلوبات والأصول المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة ما لم يكن احتمال تحقيق تدفق نقدي للموارد أمراً مستبعداً.
لا يتم إدراج الأصول المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

العملات الأجنبية

يتم عرض البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة بعملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها (عملة التعامل). ولغرض إعداد البيانات المالية المجمعة، تعرض النتائج والمركز المالي لكل شركة بالدينار الكويتي مقرباً إلى أقرب ألف وهو عملة حسابات البنك وعملة عرض البيانات المالية المجمعة.
تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بعملة حسابات كل شركة وفق أسعار التحويل السائدة بتاريخ كل معاملة.
تدرج فروق التحويل الناتجة عن تسوية وإعادة ترجمة البنود النقدية في بيان الدخل المجمع للسنة، تدرج فروق التحويل الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة في بيان الدخل المجمع للسنة باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة البنود غير النقدية والتي تدرج الأرباح والخسائر المتعلقة بها مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة لتلك البنود غير النقدية، فإن أي أرباح أو خسائر ناتجة عن ترجمة العملات الأجنبية تدرج أيضاً مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.
لغرض عرض البيانات المالية المجمعة، يتم عرض أصول ومطلوبات العمليات الأجنبية للمجموعة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقا لمتوسط أسعار الصرف للسنة. ويتم تصنيف فروق التحويل الناتجة، إن وجدت، كدخل شامل آخر وتحول إلى احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة، وتدرج فروق التحويل تلك في بيان الدخل المجمع للسنة التي يتم فيها بيع العملية الأجنبية.

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال التشغيلية استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية والتي تتم مراجعتها بصورة دورية من قبل صناع القرار من أجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. وتنقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

يمثل قطاع الأعمال عنصراً مميزاً للمجموعة، حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

يمثل القطاع الجغرافي عنصراً مميزاً للمجموعة؛ حيث يقوم هذا القطاع بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة تتعرض لمخاطر ولها مزايا تختلف عن تلك القطاعات التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

أصول برسم الأمانة

لا يتم التعامل مع الأصول المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من أصول المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. عند بيع أو استبعاد الأصول، يتم استبعاد تكاليفها واستهلاكها المتراكم من الحسابات وتدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعادها في بيان الدخل المجمع.

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكلفة تتعلق به مباشرة يتم تكبدها حتى يصل الأصل إلى موقع التشغيل ويصبح صالحاً للاستخدام المزمع له.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقّعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

فئة الأصول	العمر الإنتاجي (بالسنوات)
أثاث	5
تحسينات على عقارات مستأجرة	5
معدات مكتبية	3
مبان على أراضٍ مستأجرة	20

يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقّعة من بنود الممتلكات والمعدات.

أصول غير ملموسة

تتكون الأصول غير الملموسة التي يتم اقتناؤها بصورة منفصلة من برامج الكمبيوتر التي لها عمر إنتاجي محدد، وتدرج بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. ويحمل إطفاء برامج الكمبيوتر بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بـــ 10 سنوات. كما يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل سنة مالية، مع المحاسبة عن أثر أي تغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

استثمارات عقارية

تمثل الاستثمارات العقارية استثمارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية ويتم إدراجها بقيمتها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي. ويدرج الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن بيان الدخل المجمع للفترة التي تنتج فيها.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

3. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات للمتاجرة

يتم الاحتفاظ بالعقارات للمتاجرة لأغراض قصيرة الأجل وتدرج بالتكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة. وتشتمل التكلفة على تكلفة الشراء والمصروفات الأخرى المتكبدة لإتمام المعاملة. ويستند صافي القيمة الممكن تحقيقها إلى سعر البيع المقدر مطروحاً منه أي تكاليف مستقبلية يتم تكبدها عند البيع، وتدرج الزيادة في التكلفة عن القيمة المتوقعة في بيان الدخل المجمع.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

الأحكام الهامة لتطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بوضع الأحكام التالية، بخلاف تلك التي تتضمن تقديرات، والتي كان لها أثر كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات

يجب على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة الاستثمار بشأن تصنيفه كمحتفظ به حتى الاستحقاق أو استثمارات متاحة للبيع أو أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وعند تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، قامت المجموعة بالتأكد من أنها تفي بأحد المعايير المطلوبة لهذا التصنيف كما هو مبيّن في السياسات المحاسبية الهامة (الإيضاح رقم 3).

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المجموعة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في حقوق الملكية كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض حاد أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. وتتطلب عملية تحديد الانخفاض "الحاد" أو "المتواصل" قرارات هامة. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

مستويات القيمة العادلة

كما هو مبيّن في إيضاح 29، تلتزم المجموعة بتحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. إن الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقرير والتي لها خطر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصول والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه.

خسائر انخفاض القيمة على التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تتخذ الإدارة أحكام حول تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند تلك التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة، أو
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير، أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة تقديرات هامة. وهناك عدد من الاستثمارات التي لا يمكن فيها تحديد هذه التقديرات بصورة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

5. إيرادات/(خسائر) استثمارات

إيرادات استثمارات

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرباح صناديق السوق النقدي	2,434	2,200
أرباح غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	752	725
ربح بيع استثمارات	242	290
إيرادات قسائم صكوك	1,165	1,428
صافي إيرادات الإيجارات من إستثمارات عقارية	1,663	1,608
ربح غير محقق من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	58	–
إيرادات توزيعات أرباح	530	1,074
	6,844	7,325

خسائر استثمارات

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
خسائر صناديق السوق النقدي	–	(18,910)
خسائر غير محققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(1,142)	(3,256)
خسارة انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	(3,084)	(2,396)
خسارة غير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	(4,853)	(2,646)
خسارة بيع استثمارات	(7)	(134)
	(9,086)	(27,342)
صافي خسائر استثمارات	(2,242)	(20,017)

فيما يلي تحليل خسائر الاستثمارات المتكبدة عن أصول مالية وغير مالية حسب فئة الأصول:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(خسائر) / إيرادات من استثمارات متاحة للبيع	(1,779)	304
إيرادات / (خسائر) من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	2,557	(19,254)
خسائر من أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	(160)	(29)
إيرادات / (خسائر) استثمارات في أصول مالية	618	(18,979)
خسائر من أصول غير مالية	(2,860)	(1,038)
	(2,242)	(20,017)

6. إيرادات أتعاب وعمولات

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أتعاب من عملاء خدمات مصرفية	1,199	712
أتعاب خدمات مصرفية استثمارية	3,295	368
أتعاب إدارة أصول	480	1,491
أتعاب خدمات تجارية	1,729	674
أخرى	1,298	375
	8,001	3,620

7. مخصص انخفاض القيمة

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
(رد مخصص) / مخصص انخفاض قيمة أرصدة مستحقة من البنوك	(4,615)	25,829
مخصص انخفاض قيمة أرصدة تمويلات إسلامية للعملاء	13,536	13,941
مخصص / (رد مخصص) انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية	168	(259)
	9,089	39,511

كانت الحركة في مخصص انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية كما يلي:

	محدد	عام	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2009	7,216	18,196	25,412
المحمل خلال السنة	35,906	3,605	39,511
المحول من الاحتياطي العام إلى المحدد خلال السنة	11,000	(11,000)	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	54,122	10,801	64,923
(رد مخصص) / المحمل خلال السنة	(3,607)	12,696	9,089
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(48,110)	–	(48,110)
حركة العملات الأجنبية	(694)	–	(694)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	1,711	23,497	25,208

في 31 ديسمبر 2010، بلغت التسهيلات التمويلية غير المنتظمة 5,786 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 1,711 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 17,174 ألف دينار كويتي، بالصافي بعد خصم المخصص بمبلغ 54,122 ألف دينار كويتي). الأرصدة المشطوبة خلال السنة تتضمن مبلغ 44,791 ألف دينار كويتي تم تحويله إلى حسابات نظامية خارج بنود الميزانية العمومية، مما أدى إلى انخفاض في الأرصدة غير المنتظمة والمخصص المتوفر.

وقد تم تحليل المخصصات المحددة والعامة المبيّنة أعلاه استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي.

8. توزيعات للمودعين

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ودائع استثمارية	8,783	10,841
حسابات توفير	262	434
	9,045	11,275

9. ربحية / (خسارة) السهم

لا توجد أسهم عادية مخففة محتمل إصدارها. وفيما يلي المعلومات اللازمة لاحتساب ربحية / (خسارة) السهم الأساسية على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

	2010	2009
صافي ربح / (خسارة) السنة العائد لمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	6,109	(51,695)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	1,690,490	1,392,717
ربحية / (خسارة) السهم العائدة لمساهمي البنك (فلس)	3.61	(37.12)

خسارة السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 بلغت 44.36 فلس وتم تعديلها لتعكس حقوق الأسهم المصدرة في 2010.

10. النقد والنقد المعادل

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد في الصندوق	7,751	5,800
الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي – حساب جارى	409	–
الأرصدة لدى البنوك – الحسابات الجارية	1,313	2,339
النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك	9,473	8,139
صناديق السوق النقدي	31,188	43,469
	40,661	51,608

لا تختلف القيم العادلة للنقد والنقد المعادل عن قيمها الدفترية.

11. مستحق من البنوك

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد	279,090	202,557
مطروحاً منه: ربح مؤجل	(111)	(132)
	278,979	202,425
مطروحاً منه: مخصص انخفاض القيمة	–	(31,829)
	278,979	170,596

11. مستحق من البنوك (تتمة)

فيما يلي توزيع الأرصدة المستحقة من البنوك:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي		
الكويت والشرق الأوسط	258,794	192,228
غرب أوروبا	20,296	7,461
أخرى	–	2,868
مطروحاً منه: ربح مؤجل	(111)	(132)
	278,979	202,425
مطروحاً منه: مخصص انخفاض القيمة	–	(31,829)
	278,979	170,596

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي على صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	31,829	6,000
(رد مخصص) / المحمل خلال السنة	(4,615)	25,829
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	(26,631)	–
حركة العملات الأجنبية	(583)	–
الرصيد في نهاية السنة	–	31,829

لا تختلف القيم العادلة للمستحق من البنوك بصورة جوهرية عن قيمها الدفترية.

12. تمويلات إسلامية للعملاء

تشتمل أرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء على أرصدة المرابحات والوكالات، وتظهر بالصافي بعد خصم مخصص انخفاض القيمة. فيما يلي توزيع لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد	897,323	637,025
مطروحاً منه: ربح مؤجل	(48,562)	(28,219)
	848,761	608,806
مطروحاً منه: مخصص انخفاض القيمة	(24,194)	(32,248)
	824,567	576,558

12. تمويلات إسلامية للعملاء (تتمة)

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
القطاع الجغرافي		
الكويت والشرق الأوسط	893,108	628,670
غرب أوروبا	527	4,499
أخرى	3,688	3,856
مطروحاً منه: ربح مؤجل	(48,562)	(28,219)
	848,761	608,806
مطروحاً منه: مخصص انخفاض القيمة	(24,194)	(32,248)
	824,567	576,558

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن صافي الرصيد المستحق بعد خصم الأرباح المؤجلة (إن وجدت)، كما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	32,248	18,307
المحمل خلال السنة	13,536	13,941
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(21,479)	–
حركة العملات الأجنبية	(111)	–
الرصيد في نهاية السنة	24,194	32,248

يتم عند الضرورة طلب أشكال مقبولة من الضمانات لأرصدة التمويلات الإسلامية للعملاء وذلك للتخفيف من أثر مخاطر الائتمان.

13. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
استثمارات في أوراق مالية غير مسعرة	42,264	37,650
استثمارات في صناديق غير مسعرة	3,261	3,475
استثمارات في أوراق مالية مسعرة	180	363
	45,705	41,488

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

14. استثمارات متاحة للبيع

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
استثمار في صكوك	32,459	46,451
استثمار في صناديق غير مسعرة	16,800	10,585
استثمار في أوراق مالية غير مسعرة	8,953	8,769
استثمار في أوراق مالية مسعرة	427	427
	58,639	66,232

15. شركات تابعة

فيما يلي الشركات التابعة العاملة الرئيسية:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	2010 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
شركة بوبيان للتأمين التكافلي ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	56.78	56.78	تأمين تكافلي
شركة بوبيان كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	100.00	100.00	استثمار إسلامي

16. استثمارات في شركات زميلة

تتضمن الاستثمارات في شركات زميلة ما يلي:

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	2010 حصة الملكية وحقوق التصويت %	2009 حصة الملكية وحقوق التصويت %	النشاط الرئيسي
بنك المال المتحد	السودان	21.67	–	خدمات مصرفية تجارية إسلامية
بنك سياريا معاملات إندونيسيا	إندونيسيا	24.94	21.28	خدمات مصرفية تجارية إسلامية
شركة إجارة إندونيسيا للتمويل	إندونيسيا	33.33	33.33	خدمات تمويل إسلامية

16. استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

بتاريخ 18 مايو 2010، اكتسبت المجموعة تأثيراً جوهرياً على بنك المال المتحد ، وهو بنك إسلامي في جمهورية السودان، وذلك بحيازة نسبة 18.75% من حقوق التصويت. ونتيجة لذلك، زادت حصة المجموعة في حقوق ملكية بنك المال المتحد إلى 21.67%. بلغت قيمة المقابل المحوّل عند الحيازة 6,358 ألف دينار كويتي، كما بلغت القيمة العادلة للحصة السابقة للمنشأة المشتراة 2.92% من الأسهم التي تملك حقوق التصويت بمبلغ 1,022 ألف دينار كويتي. وقد نتج عن الزيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والخصوم المحددة للمنشأة المشتراة عن تكلفة تلك الحصة ربح (شهرة سالبة) بقيمة 536 ألف دينار كويتي. وقد تم الاعتراف بتلك الزيادة ضمن بند "حصة في نتائج شركات زميلة" في بيان الدخل المجمع للسنة الحالية.

تأسس بنك سيماريا معاملات إندونيسيا (بنك معاملات) في 1991 وبدأ مزاولة نشاطه في مايو 1992، وقد تأسس البنك بمبادرة من قبل مجلس العلماء الإندونيسي الذي يدعمه مجموعة من رجال الأعمال. خلال يوليو 2010 قامت المجموعة بالمشاركة فى حقوق الأسهم المصدرة من قبل بنك معاملات – اندونيسيا بمبلغ 6,529 الف دينار كويتى. نتيجة لذلك ، زادت حصة المجموعة فى حقوق ملكية بنك معاملات – اندونيسيا الى 24.94 %.

تم خلال 2007 منح شركة إجارة إندونيسيا للتمويل ترخيص من الهيئات المختصة في إندونيسيا لتقديم خدمات تمويلية.

تم تسجيل حصة المجموعة في نتائج الشركات الزميلة استناداً إلى حسابات الإدارة كما في 30 نوفمبر 2010.

كانت الحركة على أرصدة الاستثمارات في الشركات الزميلة كالتالي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	7,386	5,914
حيازة شركات زميلة	13,909	–
حصة في نتائج شركات زميلة (تتضمن شهرة سالبة)	1,099	518
توزيعات أرباح مستلمة	–	(500)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(1,314)	1,454
	21,080	7,386

فيما يلي ملخص المعلومات المالية التي تتعلق بالشركات الزميلة للمجموعة:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي الأصول	695,695	481,022
إجمالي الالتزامات	(607,605)	(448,389)
صافي الأصول	88,090	32,633
حصة المجموعة في صافي الأصول	21,080	7,386

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إجمالي الإيرادات	49,865	29,269
صافي الربح	5,361	2,395
حصة المجموعة في النتائج	563	518

17. استثمارات عقارية

إن الحركة في الاستثمارات العقارية كما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	35,914	29,962
الإضافات خلال السنة	4,482	6,504
الاستبعادات خلال السنة	(2,693)	(158)
صافي الخسائر غير المحققة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات عقارية	(4,795)	(2,646)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(2,120)	2,252
	30,788	35,914

تتكون الاستثمارات العقارية من عدد من العقارات التجارية المدارة من قبل أطراف أخرى في أوروبا واليابان والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

تتضمن الاستثمارات العقارية عقارات بقيمة دفترية تبلغ 25,907 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009: 26,291 ألف دينار كويتي)، وقد تم شراء هذه العقارات من خلال عدد من الشركات ذات الأغراض الخاصة.

18. أصول أخرى

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات مستحقة	1,647	2,441
مدفوعات مقدماً	1,154	1,325
خطابات قبول	3,520	1,652
برامج كمبيوتر	1,281	1,316
أخرى	704	1,091
	8,306	7,825

19. مستحق للبنوك

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات استثمارية	69,181	132,352
حسابات غير استثمارية	51,673	24,429
	120,854	156,781

لا تختلف القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

20. حسابات المودعين

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
حسابات استثمارية	837,174	649,960
حسابات غير استثمارية	103,854	58,997
	941,028	708,957

21. مطلوبات أخرى

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دائنون ومصروفات مستحقة	2,000	1,920
مكافآت مستحقة للموظفين	3,462	2,366
حسابات مقاصة	2,916	1,697
مخصص عام على تسهيلات غير نقدية	1,014	846
حسابات الهامش	842	500
مستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة	236	–
أخرى	3,796	2,606
	14,266	9,935

22. رأس المال

	2010		2009	
	سهم	ألف دينار كويتي	سهم	ألف دينار كويتي
أسهم مصدرة ومدفوعة بالكامل	1,748,235,315	174,824	1,165,312,444	116,531

اعتمدت كل من الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقدتين في 17 سبتمبر 2009 و 1 أكتوبر2009 على التوالي زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 116,600 ألف دينار كويتي إلى 174,900 ألف دينار كويتي وذلك بإصدار 583,000 ألف سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم وعلاوة إصدار بقيمة 150 فلس للسهم.

23. علاوة إصدار أسهم

إن حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية في دولة الكويت.

24. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويجوز للبنك إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال. ويعد حساب الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للبنك. لم يتم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية بسبب الخسائر المتراكمة.

25. احتياطي اختياري

بموجب النظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف التحويل السنوي إلى الاحتياطي الاختياري بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من قبل مجلس الإدارة. لم يتم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية بسبب الخسائر المتراكمة.

بنك بوبيان ش.م.ك. وشركاته التابعة
دولة الكويت
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

26. المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة وشركات تخضع لسيطرتهم أو لسيطرتهم المشتركة وشركات زميلة وموظفي الإدارة الرئيسية وأفراد أسرهم المقربين. وتنتج أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن معاملات تجارية في إطار النشاط العادي على أسس تجارية بحتة وهي مدرجة ضمن بنود البيانات المالية التالية:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المستحق من أطراف ذات علاقة:		
مستحق من البنوك	118,495	60,753
تمويلات إسلامية للعملاء	33,307	61,870
المستحق إلى أطراف ذات علاقة:		
مستحق إلى البنوك	49,484	80,797
حسابات المودعين	1,424	6,146
المعاملات مع أطراف ذات علاقة:		
خطابات ضمان واعتمادات مستندية	3,117	2,299
إيرادات	3,571	3,938
مصروفات	(663)	(685)

تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل تسهيلات تمويلية إسلامية إلى أطراف ذات علاقة في شكل أسهم وعقارات. وقد بلغ تقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل تلك التسهيلات 20,429 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009: 24,514 ألف دينار كويتي).

مدفوعات لموظفي الإدارة العليا:

تتضمن تفاصيل المدفوعات للإدارة العليا ما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مزايا قصيرة الأجل	2,822	1,414
مكافأة نهاية الخدمة	271	147
	3,093	1,561

27. التزامات ومطلوبات محتملة

كما في تاريخ التقرير، كانت هناك التزامات ومطلوبات محتملة ضمن أنشطة الأعمال العادية تتعلق بما يلي:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كفالات	81,334	40,360
خطابات قبول وخطابات ضمان	21,377	13,270
التزامات استثمار	–	585
التزامات رأسمالية (مشروعات قيد الإنشاء)	1,479	565
التزامات ائتمانية	8,014	16,159
	112,204	70,939

28. تحليل القطاعات

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية حول عناصر المجموعة والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تتقسم قطاعات الأعمال إما إلى قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية.

أ. قطاعات الأعمال

يتم تنظيم أنشطة البنك لأغراض الإدارة في أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية الاستهلاكية : تقدم سلسلة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء الأفراد والمؤسسات، وتتضمن هذه السلسلة خدمات التمويل الاستهلاكي والبطاقات الائتمانية والودائع وخدمات الفروع المصرفية الأخرى.

الخدمات المصرفية للشركات : تقدم خدمات المرابحات والإجارة وخدمات المتاجرة والخدمات الأخرى للعملاء الشركات.

الخدمات المصرفية الاستثمارية : تشمل بصورة رئيسية إدارة الاستثمارات المباشرة واستثمارات العقارات المحلية والدولية وإدارة الأصول.

الخزانة : تقدم خدمات تسهيلات المرابحة المحلية والدولية والإجارة والتسهيلات التمويلية الإسلامية الأخرى بصورة رئيسية مع المؤسسات المالية و الشركات، إضافة إلى إدارة عمليات تمويل البنك.

بنود داخل المجموعة : تشمل أنشطة المجموعة الأخرى والمتبقية فيما يتعلق بسياسة التسعير الخاصة بنقل الملكية والتوزيع بين القطاعات.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
إيرادات حسب المنتج	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
إيرادات مرابحات وتمويلات إسلامية أخرى	6,383	34,108	–	1,604	(329)	41,766
إيرادات استثمارات	18	1,387	5,439	–	–	6,844
إيرادات أتعاب وعمولات	1,386	3,148	883	–	2,584	8,001
حصة في نتائج شركات زميلة	–	222	877	–	–	1,099
صافي ربح ترجمة عملات أجنبية	–	–	(92)	869	–	777
إيرادات أخرى	20	–	22	9	29	80
إيرادات القطاع	7,807	38,865	7,129	2,482	2,284	58,567
مصروفات القطاع	(8,461)	(21,070)	(13,590)	(169)	(9,282)	(52,572)
نتائج القطاع	(654)	17,795	(6,461)	2,313	(6,998)	5,995

28. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (تتمة)

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
الأصول	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل	9,473	–	34,822	–	(3,634)	40,661
مستحق من البنوك	–	6,803	–	272,176	–	278,979
تمويلات إسلامية للعملاء	125,736	721,005	–	–	(22,174)	824,567
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	–	–	45,705	–	–	45,705
استثمارات متاحة للبيع	–	33,280	25,359	–	–	58,639
استثمارات في شركات زميلة	–	–	21,080	–	–	21,080
عقارات للمتاجرة	–	–	2,800	–	–	2,800
استثمارات عقارية	–	–	30,788	–	–	30,788
أصول أخرى	–	–	–	–	8,306	8,306
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	4,733	4,733
مجموع الأصول	135,209	761,088	160,554	272,176	(12,769)	1,316,258
المطلوبات وحقوق الملكية						
المستحق للبنوك	1,660	–	11,365	119,195	(11,366)	120,854
حسابات المودعين	391,912	–	–	552,749	(3,633)	941,028
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	14,266	14,266
حقوق الملكية	–	–	1,920	–	238,190	240,110
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	393,572	–	13,285	671,944	237,457	1,316,258

28. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
إيرادات حسب المنتج						
إيرادات مرابحات وتمويلات						
إسلامية أخرى	2,746	29,325	–	2,889	–	34,960
إيرادات استثمارات	–	1,428	5,897	–	–	7,325
إيرادات أتعاب وعمولات	606	2,088	850	–	76	3,620
حصة في نتائج شركات						
زميلة	–	–	518	–	–	518
صافي ربح ترجمة عملات						
أجنبية	–	–	–	755	–	755
إيرادات أخرى	9	–	(29)	–	350	330
إيرادات القطاع	3,361	32,841	7,236	3,644	426	47,508
مصروفات القطاع	(5,797)	(58,483)	(13,067)	(9,106)	(13,068)	(99,521)
نتائج القطاع	(2,436)	(25,642)	(5,831)	(5,462)	(12,642)	(52,013)

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول						
النقد والنقد المعادل	11,447	–	41,238	–	(1,077)	51,608
مستحق من البنوك	–	10,127	–	160,469	–	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	63,015	523,646	–	–	(10,103)	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	–	–	41,488	–	–	41,488
استثمارات متاحة للبيع	–	46,451	19,781	–	–	66,232
استثمارات في شركات زميلة	–	–	7,386	–	–	7,386
عقارات للمتاجرة	–	–	2,862	–	–	2,862
استثمارات عقارية	–	–	35,914	–	–	35,914
أصول أخرى	–	–	–	–	7,825	7,825
ممتلكات ومعدات	–	–	–	–	4,310	4,310
مجموع الأصول	74,462	580,224	148,669	160,469	955	964,779

28. تحليل القطاعات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 (تتمة)

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية	الخزانة	بنود داخل المجموعة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
المطلوبات وحقوق الملكية						
مستحق للبنوك	5,451	–	7,449	151,330	(7,449)	156,781
حسابات المودعين	340,698	–	–	376,784	(8,525)	708,957
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	9,935	9,935
حقوق الملكية	–	–	1,971	–	87,135	89,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	346,149	–	9,420	528,114	81,096	964,779

ب. قطاعات جغرافية

يعمل البنك في مناطق جغرافية متنوعة، وفيما يلي التحليل الجغرافي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول	1,215,498	5,165	76,860	18,735	1,316,258
أصول غير متداولة (باستثناء الأدوات المالية)	14,679	1,562	26,800	14,983	58,024
المطلوبات وحقوق الملكية	1,313,729	–	2,313	216	1,316,258
إيرادات القطاع	56,022	147	1,693	705	58,567

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	الكويت والشرق الأوسط	أمريكا الشمالية	غرب أوروبا	أخرى	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول	887,337	4,927	59,425	13,090	964,779
أصول غير متداولة (باستثناء الأدوات المالية)	72,746	1,632	28,781	1,077	104,236
المطلوبات وحقوق الملكية	962,010	–	2,769	–	964,779
إيرادات القطاع	44,230	147	1,726	1,405	47,508

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمخاطر مالية متنوعة وتتضمن هذه الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة معينة من المخاطر أو مجموعة مخاطر. ومن المتعارف عليه أن أي مؤسسة مالية تتحمل مخاطر، فالمخاطر التشغيلية هي نتاج اضطلاع المؤسسة بأعمالها، لذا فإن المجموعة تهدف لتحقيق توازن بين المخاطر والعوائد والحد من الآثار العكسية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة.

إن سياسات إدارة مخاطر المجموعة مصممة للتعرف على وتحليل هذه المخاطر ووضع حدود وأدوات رقابية لتلك المخاطر ومراقبة المخاطر والالتزام بالحدود الخاصة بها. وتقوم المجموعة بصورة دورية بمراجعة سياسات إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والممارسات المثلى.

وتستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي أدوات مالية أولية مثل النقد والأرصدة قصيرة الأجل والاستثمارات والقروض البنكية والمدينين والدائنين. ونتيجة لذلك، فإن المجموعة تتعرض للمخاطر المبيّنة أدناه. ولا تستخدم المجموعة في الوقت الحالي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لهذه المخاطر.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة أحد أطراف أداة مالية في سداد التزاماته مما يسبب تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. وللحد من هذه المخاطر، تتعامل المجموعة مع شركات ومؤسسات مالية وأفراد ذوي ملاءة مالية، ولدى المجموعة سياسات وإجراءات للحد من انكشافها لمخاطر الائتمان تجاه أي طرف مقابل. وتتضمن هذه السياسات تجنب التركز الائتماني، وتعمل المجموعة على الحد من التركزات الائتمانية الأخرى عن طريق الاضطلاع بمعاملات مع عدد كبير من العملاء. ويتم مراجعة كافة السياسات المتعلقة بالائتمان واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان دون الأخذ بالاعتبار أي ضمانات وتحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان بالنسبة لعناصر بيان المركز المالي. ويظهر الحد الأقصى للانكشاف بالإجمالي قبل أثر التخفيف من خلال استخدام عقود الضمان:

	إيضاح	إجمالي الحد الأقصى للانكشاف 2010	إجمالي الحد الأقصى للانكشاف 2009
		ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق وصناديق السوق النقدي)	10	1,722	2,339
مستحق من البنوك	11	278,979	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	12	824,567	576,558
استثمارات في صكوك	14	32,459	46,451
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	18	7,025	6,509
		1,144,752	802,453
مطلوبات محتملة		102,711	53,630
التزامات		9,493	17,309
إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان		1,256,956	873,392

في حالة تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ أعلاه تمثل الانكشاف الحالي لمخاطر الائتمان وليس الحد الأقصى للانكشاف للمخاطر الذي قد ينتج في المستقبل من التغيرات في القيمة العادلة.

ولمزيد من التفاصيل حول الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأدوات المالية، يمكن الرجوع إلى الإيضاحات المحددة بتلك الفئات.

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تركزات الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة تركزات المخاطر حسب العميل/الطرف المقابل والمنطقة الجغرافية وقطاع الأعمال. الحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان تجاه أي عميل أو طرف مقابل كما في 31 ديسمبر 2010 كان 107,270 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 45,740 ألف دينار كويتي).

يمكن تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب المناطق الجغرافية كما يلي:

	2010			2009		
	بنوك	غير البنوك	الإجمالي	بنوك	غير البنوك	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الكويت والشرق الأوسط	269,515	850,054	1,119,569	178,731	608,036	786,767
غرب أوروبا	20,386	638	21,024	–	11,059	11,059
أخرى	416	3,743	4,159	–	4,627	4,627
	290,317	854,435	1,144,752	178,731	623,722	802,453

فيما يلي تحليل الأصول المالية للمجموعة قبل أي ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى حسب قطاعات الأعمال:

	2010			2009		
	بنوك	غير البنوك	الإجمالي	بنوك	غير البنوك	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
تجاري وصناعي	–	138,085	138,085	–	18,368	18,368
بنوك ومؤسسات مالية	290,317	194,387	484,704	178,731	289,751	468,482
إنشاءات وعقارات	–	263,229	263,229	–	206,165	206,165
أخرى	–	258,734	258,734	–	109,438	109,438
	290,317	854,435	1,144,752	178,731	623,722	802,453

الضمانات والتحسينات الائتمانية الأخرى

مبلغ ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل، ويتم تطبيق إرشادات حول قبول أنواع الضمانات ومتغيرات التقييم.

فيما يلي أنواع الضمانات التي يتم الحصول عليها:

- ضمانات نقدية
- كفالات بنكية
- عقارات
- أسهم وأدوات مالية إسلامية أخرى

ويمكن للمجموعة أن تحصل على ضمانات من الشركات الأم للتسهيلات التمويلية المقدمة لشركاتها التابعة. وتقوم الإدارة بمراقبة القيمة السوقية للضمانات وطلب ضمانات إضافية إذا تطلب الأمر ذلك وفقاً للعقد المبرم. وتنص سياسة المجموعة على التصرف في العقارات التي يتم تملكها، وتستخدم المحصلات لخفض أو سداد الدين المستحق. وبصفة عامة، لا تقوم المجموعة بشغل أي عقارات تتملكها لأغراض العمل.

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

جودة الائتمان لكل فئة من الأصول المالية

تقوم المجموعة بإدارة الجودة الائتمانية للأصول المالية، ويبين الجدول التالي الجودة الائتمانية لكل فئة من فئات الأصول لبنود بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2010

	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها			
	بنوك	غير البنوك	متأخرة أو انخفضت قيمتها	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق وصناديق السوق النقدي)	1,722	–	–	1,722
مستحق من البنوك	276,729	–	2,250	278,979
تمويلات إسلامية للعملاء	–	813,402	11,165	824,567
استثمارات متاحة للبيع	9,616	22,843	–	32,459
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	–	7,025	–	7,025
	288,067	843,270	13,415	1,144,752

31 ديسمبر 2009

	غير متأخرة ولم تنخفض قيمتها			
	بنوك	غير البنوك	متأخرة أو انخفضت قيمتها	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق وصناديق السوق النقدي)	2,339	–	–	2,339
مستحق من البنوك	163,709	–	6,887	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	–	566,271	10,287	576,558
استثمارات متاحة للبيع	5,671	40,780	–	46,451
أصول أخرى (باستثناء برامج الكمبيوتر)	125	6,384	–	6,509
	171,844	613,435	17,174	802,453

قامت الإدارة بتقدير القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها لكل عملية تمويل متأخرة أو انخفضت قيمتها بمبلغ 6,025 ألف دينار كويتي تقريباً كما في 31 ديسمبر 2010 (31 ديسمبر 2009: 8,010 ألف دينار كويتي).

التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها

إن التسهيلات التمويلية المعاد التفاوض بشأنها هي تلك التسهيلات التي أعيد جدولتها بسبب تدهور الوضع المالي للطرف المقابل وقامت المجموعة بأخذ حقوق وامتيازات لم تأخذها في الاعتبار من قبل. عند إعادة جدولة التسهيلات، فإنها تظل ضمن هذه الفئة بغض النظر عن الأداء المرضي لها بعد إعادة جدولتها أو أن يتم بعد إعادة جدولتها رد حساب العميل الذي كان متعثراً من قبل إلى حالته العادية ويدار مع أي حسابات أخرى مماثلة. وتشمل أنشطة إعادة جدولتها ترتيبات الدفعات الممتدة وخطط الإدارة الخارجية المعتمدة إلى جانب تعديل الضمانات الإضافية وتأجيل الدفعات.

خلال عام 2010، أعادت المجموعة التفاوض بشأن شروط بعض أرصدة التسهيلات التمويلية للعملاء بإجمالي مبلغ 25,300 ألف دينار كويتي (2009: 26,470 ألف دينار كويتي). لو لم يتم إعادة التفاوض بشأن هذه الأرصدة، لمضى تاريخ استحقاقها أو انخفضت قيمتها. كما في 31 ديسمبر 2010، لم يتم الانتهاء من المناقشات حول إعادة الجدولة مع الأطراف المعنية. ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد المحصلة النهائية لإعادة التفاوض، وعليه لم يتم احتساب مخصص محدد لأي آثار قد تترتب على المجموعة ضمن البيانات المالية المجمعة (2009: لا شيء).

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في أسعار السوق مثل مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الأصول بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للأصول والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لمخاطر جوهرية بالنسبة لإعادة تسعير التزاماتها حيث أن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدّلات عوائد تعاقدية لمودعيها.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في معدّلات صرف العملات الأجنبية.

وتتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية على المعاملات بالعملات غير الدينار الكويتي. وتعمل المجموعة على التأكد من إبقاء صافي الانكشاف لمخاطر العملات الأجنبية في مستوى معقول، وذلك عن طريق التعامل بعملات لا تتغير أسعارها بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تمثل الانكشاف الهامة للمجموعة كما في 31 ديسمبر. ويبين التحليل أدناه اثر زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية بنسبة 5% مقابل الدينار الكويتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة دون تغيير على النتائج المدرجة وحقوق الملكية. ويعكس المبلغ السالب بالجدول صافي انخفاض محتمل في ربح التشغيل أو حقوق الملكية، في حين يعكس المبلغ الموجب زيادة محتملة.

	2010		2009	
	الأثر على النتائج المدرجة	الأثر على حقوق الملكية	الأثر على النتائج المدرجة	الأثر على حقوق الملكية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
دولار أمريكي	(2,172)	59	(973)	(591)
جنية إسترليني	(4)	(4)	(120)	(76)
يورو	(22)	9	239	239
روبيه إندونيسية	–	717	308	369

قد يكون النقص بنسبة 5% بالعملات أعلاه مقابل الدينار الكويتي له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

مخاطر أسعار حقوق الملكية

تنشأ مخاطر حقوق الملكية من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات بالنسبة لتركز التوزيع الجغرافي وقطاعات الأعمال. بالنسبة لتلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة بنسبة 5% بأسعار الأسهم كما في 31 ديسمبر 2010 سينتج عنها زيادة حقوق الملكية بمبلغ 469 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: زيادة بمبلغ 460 ألف دينار كويتي). وبالنسبة للاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر سيؤدى ذلك إلى زيادة الربح أو الخسارة بمبلغ 2,122 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 : زيادة بمبلغ 1,901 ألف دينار كويتي). وأي تغير معادل في الاتجاه المعاكس قد يكون له أثر معادل، ولكن عكسي، للمبالغ الظاهرة أعلاه، على أساس أن كافة المتغيرات الأخرى تظل ثابتة دون تغيير.

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية. قد تنتج مخاطر السيولة عن الاختلافات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الأصول مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم المجموعة بصورة دورية بتقييم الملاءة المالية للعملاء.

قامت المجموعة بتشكيل لجنة إدارة الأصول والمطلوبات لإدارة أصول ومطلوبات المجموعة بصورة إستراتيجية وشاملة. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بصورة دورية لتحديد ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر السيولة ووضع حدود لتلك المخاطر.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق أصول والتزامات المجموعة. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للأصول والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، ولم يأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يعكسها توفر السيولة النقدية. تقوم الإدارة بمراقبة استحقاق الأصول والمطلوبات للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. يستند استحقاق الأصول والمطلوبات بنهاية السنة إلى الترتيبات التعاقدية للسداد.

فيما يلي استحقاقات الأصول والمطلوبات:

31 ديسمبر 2010

	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول					
النقد والنقد المعادل	40,661	–	–	–	40,661
مستحق من البنوك	270,614	8,365	–	–	278,979
تمويلات إسلامية للعملاء	545,502	92,571	46,417	140,077	824,567
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	180	–	–	45,525	45,705
استثمارات متاحة للبيع	32,886	–	–	25,753	58,639
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	21,080	21,080
عقارات للمتاجرة	–	–	2,800	–	2,800
استثمارات عقارية	–	–	–	30,788	30,788
أصول أخرى	5,689	–	1,192	1,425	8,306
ممتلكات ومعدات	–	–	–	4,733	4,733
مجموع الأصول	895,532	100,936	50,409	269,381	1,316,258
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	108,021	149	–	12,684	120,854
حسابات المودعين	599,236	181,111	160,041	640	941,028
مطلوبات أخرى	9,837	–	1,901	2,528	14,266
حقوق الملكية	–	–	–	240,110	240,110
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	717,094	181,260	161,942	255,962	1,316,258

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

31 ديسمبر 2009

	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	المجموع
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
الأصول					
النقد والنقد المعادل	51,608	–	–	–	51,608
مستحق من البنوك	164,916	5,680	–	–	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	317,101	62,291	133,484	63,682	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	363	–	–	41,125	41,488
استثمارات متاحة للبيع	46,878	–	–	19,354	66,232
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	7,386	7,386
عقارات للمتاجرة	–	–	2,862	–	2,862
استثمارات عقارية	–	–	–	35,914	35,914
أصول أخرى	4,391	2,772	331	331	7,825
ممتلكات ومعدات	–	–	–	4,310	4,310
مجموع الأصول	585,257	70,743	136,677	172,102	964,779
المطلوبات وحقوق الملكية					
مستحق للبنوك	122,041	2,769	26,284	5,687	156,781
حسابات المودعين	480,425	143,488	74,453	10,591	708,957
مطلوبات أخرى	9,935	–	–	–	9,935
حقوق الملكية	–	–	–	89,106	89,106
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	612,401	146,257	100,737	105,384	964,779

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي تلك المخاطر التي تنتج من فشل النظم أو الأخطاء البشرية أو الأحداث الخارجية. وفي حال فشل فاعلية الرقابة، يمكن أن تسبب مخاطر التشغيل أضراراً للسمعة ويكون لذلك آثار قانونية سلبية أو تؤدي إلى خسارة مالية.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات يتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة. وتدار مخاطر التشغيل للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أنشطة إدارة المخاطر الشاملة.

تدار مخاطر التشغيل في المجموعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والممارسات المثلى لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تعرّف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يتم به مبادلة أداة في معاملة مالية بين أطراف على دراية ورغبة في إتمام عملية على أسس تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. يتم الحصول على القيمة العادلة من أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى مناسبة. إن القيمة المدرجة للأدوات المالية تعادل تقريباً قيمهم العادلة كما في 31 ديسمبر نظراً لطبيعة قصر فترة استحقاق هذه الأدوات، باستثناء أنه لم يكن بالإمكان قياس القيمة العادلة لبعض الأوراق المالية الغير مسعرة بطريقة موثوق فيها.

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

مستويات القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة استناداً إلى طريقة تقييم، حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدّلة) لأصول أو التزامات متطابقة في أسواق نشطة؛
- المستوى 2: معلومات غير السعر المعلن المتضمن في المستوى 1 التي يتم رصدها للأصل أو الالتزام، سواء بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار)؛
- المستوى 3: معلومات عن الأصل أو الالتزام لا تستند إلى تلك المرصودة من السوق (معلومات غير ظاهرة).

31 ديسمبر 2010	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	180	–	–	180
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	–	45,525	–	45,525
أصول مالية متاحة للبيع	–	58,639	–	58,639
	180	104,164	–	104,344

31 ديسمبر 2009	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	363	–	–	363
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	–	41,125	–	41,125
أصول مالية متاحة للبيع	–	66,232	–	66,232
	363	107,357	–	107,720

خلال عام 2010، تم تحويل أصول مالية متاحة للبيع بقيمة دفترية بلغت لاشيء دينار كويتي (2009: 427 ألف دينار كويتي) من المستوى 1 إلى المستوى 2 نظراً لأن الأسعار المعلنة في السوق لهذه الأوراق المالية لم تعد متوفرة بصورة منتظمة، ولتحديد القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، استخدمت الإدارة تقنيات للتقييم تستند فيها جميع المعلومات الهامة إلى تلك المرصودة من السوق. ولم يتم أي تحويل من المستوى 2 إلى المستوى 1 خلال سنة 2010 أو 2009.

إدارة رأس المال

تحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية مدارة بصورة فعالة لتغطية المخاطر الكامنة في الأعمال. ويتم مراقبة كفاية رأسمال المجموعة باستخدام مجموعة من الإجراءات مثل القواعد والنسب المحددة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي يطبقها بنك الكويت المركزي في الإشراف على المجموعة.

وقد التزمت المجموعة خلال السنة بكافة المتطلبات الخارجية المفروضة حول رأس المال.

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في التأكد من أن المجموعة ملتزمة بكافة المتطلبات الخارجية حول رأس المال، ولديها تصنيف ائتماني قوي ونسب جيدة لرأس المال وذلك لدعم أعمالها ورفع القيمة العائدة للمساهمين إلى الحد الأقصى.

29. الأدوات المالية وإدارة المخاطر (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بتعديله على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. وبهدف المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للمجموعة أن تقوم بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إصدار أسهم على رأس المال. لم يتم عمل أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات عن السنوات السابقة.

يبين الجدول التالي مركز رأس المال القانوني للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

	2010	2009
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال		
رأس المال	174,824	116,531
علاوة إصدار أسهم	87,728	280
احتياطي قانوني	3,913	3,913
احتياطي اختياري	3,591	3,591
خسائر متراكمة	(32,336)	(38,445)
حصص غير مسيطرة	1,920	1,971
خصومات من الشريحة 1 من رأس المال	(11,018)	(5,814)
	228,622	82,027
الشريحة 2 من رأس المال		
احتياطي القيمة العادلة واحتياطي ترجمة عملات اجنبية	(599)	569
مخصص عام	9,667	6,945
خصومات من الشريحة 2 من رأس المال	(11,018)	(5,814)
	(1,950)	1,700
إجمالي رأس المال القانوني	226,672	83,727
الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	821,846	604,932
نسب رأس المال		
إجمالي رأس المال القانوني كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	27.58%	13.84%
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	27.82%	13.56%

بنك بوبيان
Boubyan Bank

30. الأصول والمطلوبات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية:

31 ديسمبر 2010

	مصنفة بالقيمة العادلة	محتفظ بها للمتاجرة	قروض ومدينون	متاحة للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل	40,661	–	–	–	–	40,661
مستحق من البنوك	–	–	278,979	–	–	278,979
تمويلات إسلامية للعملاء	–	–	824,567	–	–	824,567
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال						
الأرباح أو الخسائر	45,525	180	–	–	–	45,705
استثمارات متاحة للبيع	–	–	–	58,639	–	58,639
	86,186	180	1,103,546	58,639	–	1,248,551
مستحق للبنوك	–	–	–	–	120,854	120,854
حسابات المودعين	–	–	–	–	941,028	941,028
	–	–	–	–	1,061,882	1,061,882
(المصروفات) / الإيرادات	2,606	(158)	41,766	(1,779)	(10,907)	31,528

31 ديسمبر 2009

	مصنفة بالقيمة العادلة	محتفظ بها للمتاجرة	قروض ومدينون	متاحة للبيع	تكلفة مطفأة أخرى	إجمالي القيمة الدفترية
	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك	ألف د.ك
النقد والنقد المعادل	51,608	–	–	–	–	51,608
مستحق من البنوك	–	–	170,596	–	–	170,596
تمويلات إسلامية للعملاء	–	–	576,558	–	–	576,558
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال						
الأرباح أو الخسائر	41,125	363	–	–	–	41,488
استثمارات متاحة للبيع	–	–	–	66,232	–	66,232
	92,733	363	747,154	66,232	–	906,482
المستحق للبنوك	–	–	–	–	156,781	156,781
حسابات المودعين	–	–	–	–	708,957	708,957
	–	–	–	–	865,738	865,738
(المصروفات)/الإيرادات	(19,029)	(56)	34,960	106	(13,043)	2,938

بنك بوبيان
Boubyan Bank

31. أصول برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للأصول المحتفظ بها من قبل البنك بصفة أمانة أو وكالة بلغت 30,851 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2009: 43,702 ألف دينار كويتي).

32. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض ارقام المقارنة لتتماشى مع عرض السنة الحالية. لم يؤثر إعادة التصنيف على المبالغ المفصح عنها سابقاً للربح أو الخسارة أو حقوق الملكية أو الأرصدة الافتتاحية لأقدم فترة مقارنة معروضة وبالتالي لم يتم عرض بيان ثالث للمركز المالي.